التعريف بالحافظ أحمد بن الصديق الغماري
وجهوده في خدمة الحديث النبوي الشريف

د. يوسف عبد السلام الوهال
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
abwfarsy27@gmail.com
المملكة المغربية

الملخص:

يتناول هذا البحث التعريف بالحافظ أحمد بن الصديق الغماري، أحد أبرز أعلام المغرب في علم الحديث رواية ودراية في القرن العشرين، وبيان جهوده النظرية والتطبيقية والاستدراكية والنقدية في خدمة الحديث النبوي الشريف. وينطلق من إشكالية مفادها: كيف استطاع الحافظ الغماري أن يصل إلى قرائن عقلية وقواعد حديثية مغيَّبة عن الأذهان، وأن يوظفها في إسعاف بعض الأسانيد والمتون ورفعها من التوقف إلى الاحتجاج؟ وقد اعتمد البحث على كتب الحافظ، وخصوصا كتاب «البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى علي»، فعرّف بحياة الحافظ وعصره ونشأته العلمية وثناء العلماء عليه، ثم عرض بعض القواعد التي اعتمدها في التصحيح والتضعيف، كالتصحيح بالكشف والإلهام وبالتجربة ومطابقة الواقع، ومسألة اتصال السند بين الحسن البصري وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، مع عرض أقوال المؤيدين والمعارضين ومناقشة حججهم. وخلص البحث إلى أن الحافظ الغماري يُعدّ من المجددين في علم الحديث تصحيحا وتضعيفا ونقدا واستدراكا، وأن القواعد التي اعتمدها محل خلاف بين أهل العلم، تُقبل من الحفاظ الثقات خاصة عند موافقة الثقات لهم، وأن اتصال السند بين الحسن البصري وعلي ثابت عنده وعند غيره من المحدثين على مذهب الإمام مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة، ومنكر عند آخرين بدعوى الإرسال.

الكلمات المفتاحية: أحمد بن الصديق الغماري، علم الحديث، التصحيح والتضعيف، القواعد الحديثية، اتصال السند.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،

فإن الاشتغال بعلم الحديث النبوي الشريف من أجلّ الطاعات، وأعظم القربات، ذلك أنه من أرفع العلوم قدرا، وأجلها فخرا، فلا يلجه إلا حبر، ولا يثبت معه إلا صدر.

ولقد كانت بضاعة الحديث في زمن القرون المفضلة الأولى رائجة، والمشتغلون بفنونه رواية ودراية قائمون بوجوه بارزة، لهم المنزلة الرفيعة عند علماء الشريعة، ولما طال الأمد ومرت العصور والأزمان، انقطع من يفيد الناس في علم الحديث، ففترت رغبة الخلف عن مواصلة همة السلف، فصار المشتغلون به قلة، والمحققون له ثلة، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ويحفظ دينه، فقيض لهذا العلم رجالا من المحدثين النقاد والصيارفة الأفذاذ، فجددوا معالمه وقواعده، ورفعوا منارته، وأحكموا روايته ودرايته، وعلى رأس هؤلاء المجددين خصوصا في القرن العشرين راوية المغرب ومحدث العصر، خادم الحديث الحافظ الناقد الدّراكة الهمام السيد أحمد بن الصديق الغماري، فقد برز في هذا الفن رواية ودراية، وجاء بما عجز الأولون عن الإتيان بمثله تخريجا واستدراكا ونقدا، حتى صار مرجعا في الكشف عن المتون والأسانيد صحة وضعفا.

على إثر هذه الجهود المباركة ارتأيت أن أضع بحثا بين أيدي الباحثين والدارسين والمتخصصين من خلال المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية، أستخرج فيه بعض القواعد الشائكة التي اعتمدها الحافظ من خلال مجموعة كتبه وخصوصا كتاب (البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى علي) تحقيق: محمد أحمد مرسي النقشبندي، مع بيان مدى أخذ المحدثين بها تصحيحا وتضعيفا، فجعلته بعنوان: التعريف بالحافظ أحمد بن الصديق الغماري وجهود خدمته الحديثية

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في التعريف بأعلام المغرب في الحديث النبوي الشريف، مع تجديد الفكر النظري لعلم الحديث وقواعده نقدا واستدراكا قبولا وردّاً للأسانيد والمتون.

مشكلة البحث: تتجلى في الإجابة عن السؤال التالي: كيف استطاع الحافظ أحمد بن الصديق الغماري أن يصل إلى هذه القرائن العقلية والقواعد الحديثية المغيَّبة عن الأذهان وتوظيفها في إسعاف بعض الأسانيد والمتون ورفعها من حضيض التوقف إلى أوجِّ الاحتجاج.

أهداف البحث: تقتصر على التعريف بالحافظ أحمد بن الصديق الغماري وبيان بعض جهوده النظرية والتطبيقية والاستدراكية والنقدية في خدمة الحديث النبوي الشريف.

الدراسات السابقة في البحث :

قواعد التحديث، تأليف:, محمد جمال الدين القاسمي، ط/1425ه/2004م، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان.

تحدث فيه صاحبه عن التصحيح والتضعيف بالكشف والإلهام والتجربة ومطابقة الواقع، مع ذكر الخلاف الوارد في اتصال السند بين الحسن البصري وعلي رضي الله عنه.

قواعد في علوم الحديث، تأليف المحقق الفقيه التهانوي، ط1392ه/1972م، دار القلم، بيروت لبنان.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تحدث فيه عن القواعد المختلف فيها بين المحدثين وأهل التصوف كالكشف والإلهام والتجربة، وانتهى إلى أن الإلهام أساس علم الحديث استنادا إلى أثر الإمام عبد الرحمان بن مهدي رحمه الله.

الناقد الحديث في علوم الحديث، تأليف محمد مبارك عبد الله، ط1/ 1961م، مطبعة محمد صبيح وأولاده، الأزهر.

تحرير علوم الحديث، تأليف عبد الله بن يوسف الجديع، ط1: 1425ه/2003م، مؤسسة الريان، بيروت- لبنان.

استعرض فيه صاحبه رأي العلماء في التصحيح والتضعيف بالكشف والإلهام والتجربة ومطابقة الواقع، إلى جانب مواضيع أخرى في علوم الحديث، ولعله انتصر للرأي المعارض والله أعلم.

إزالة الدهشة والوله عن المتحيز في صحة حديث ماء زمزم لما شرب له، تأليف محمد بن ادريس القادري، تحقيق زهير الشاويش، تخريج محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي للنشر والتوزيع.

الكتاب تعرض لقاعدة التصحيح والتضعيف بالتجربة ومطابقة الواقع على المستوى العملي التطبيقي، مستندا في صحتها ومشروعية العمل بها إلى مذهب السخاوي والسيوطي والعراقي وغيرهم.

هدية الصغراء بتصحيح حديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء، تأليف الحافظ أحمد بن الصديق الغماري، ط1، دار العهد الجديد للطباعة.

مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية عليه الصلاة والسلام،

وكلا الكتابين في التعليل النظري والتطبيقي لقاعدة التصحيح والتضعيف بالكشف والإلهام والتجربة ومطابقة الواقع.

خطة البحث تقدمت معنا

منهج البحث :

احترام شروط النشر الخاصة بالمجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية

التعريف المختصر بحياة الحافظ وعصره.

الوقوف على بعض جهوده في خدمة الحديث النبوي الشريف استنباطا منه للقرائن والقواعد، والتماسا وتحفيزا للهمم والسواعد.

عرض ومناقشة أقوال المؤيدين وحججهم

عرض ومناقشة أقوال المعارضين وحججهم

تناولت من خلال عنوان البحث عدة مباحث أساسية:

المبحث الأول: ترجمة الحافظ أحمد بن الصديق الغماري،

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تناولت فيه حياة الحافظ أحمد، وذلك بذكر اسمه ونسبه ومولده في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني تحدثت عن نشأته العلمية وثناء العلماء عليه، وفي المطلب الثالث ذكرت مؤلفاته ووفاته، ثم في المطلب الرابع عرجت عن أحوال عصره، وتحت كل مطلب فروع خاصة:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده،

الفرع الأول: اسمه ونسبه،

الفرع الثاني: مولده

المطلب الثاني: نشأته العلمية وثناء العلماء عليه

الفرع الأول: نشأته العلمية،

الفرع الثاني: ثناء العلماء عليه،

المطلب الثالث: مؤلفاته ووفاته،

الفرع الأول: مؤلفاته،

الفرع الثاني: وفاته،

المطلب الرابع: أحوال عصره،

الفرع الأول: الحالة العلمية،

الفرع الثاني: الحالة السياسية،

الفرع الثالث: الحالة الاجتماعية

المبحث الثاني: جهود الحافظ في خدمة الحديث النبوي الشريف

المطلب الأول: التصحيح بالكشف والإلهام

المطلب الثاني: التصحيح والتضعيف بالتجربة ومطابقة الواقع ومناقشة الخلاف

المطلب الثالث: تصحيح اتصال السند بين الحسن البصري وعلي بن أبي طالب

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المبحث الأول: التعريف بالحافظ أحمد بن الصديق الغماري

إن من المعلوم أن الحافظ أحمد بن الصديق الغماري، يعتبر من أبرز من برع في علم الحديث رواية ودراية في مطلع القرن العشرين، ذلك أنه قد شهد له القاسي والداني، والموافق والمخالف بعلو كعبه ورسوخ قدمه في هذا المجال، وعلى إثر هذا، فقد تعرضت شخصيته البارزة إلى الاهتمام الكبير من طرف المصنفين، وخاصة في مجال الترجمة، فقد ترجم له من أهل العلم ما يفوق العشرات من المشارقة، والمغاربة على وجه الخصوص،

وسأقتصر بذكر ما جاء في أبرزها.

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده

أولاً: اسمه ونسبه

هو الإمام الحافظ أبو الفيض أحمد ابن محمد بن الصديق بن أحمد بن محمد بن قاسم بن محمد بن محمد بن عبد المؤمن بن محمد بن عبد المؤمن بن علي بن الحسن بن محمود بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن عيسى بن سعيد بن مسعود بن الفضيل بن علي بن عمر بن العربي بن علال بن موسى بن أحمد بن داود بن إدريس الأزهر بن إدريس الأكبر فاتح المغرب، ابن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى ابن الحسن السبط بن علي وفاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم[1].

فهذا هو النسب الشائع بين العائلة الصديقية من قديم الزمان, وهو ثابت محقق بطريق الاستفاضة والتواتر، كما ذكره ابنه المترجم له في مؤلفين فريدين، "سبحة العقيق" و " التصور والتصديق"، وقد ترجم له غير واحد من أهل العلم في تآليف عديدة لا يتسع المقام لذكرها، ولعل بعض أفرادها سيأتي ضمن هذا البحث المتواضع.

ثانياً: مولده

ولد الحافظ أحمد بن الصديق الغماري في قبيلة بني سعيد القريبة في سكناها من منازل غمارة، وذلك يوم الجمعة السابع والعشرين من رمضان سنة 1320 هـــ, الموافق ل 1902 م[2]، وكان مكان ولادته بالضبط في بيت عمته، حيث كان الشيخ الإمام والده في زيارتها، وسماه أبوه باسم جده سيدي الحاج أحمد بن عبد المؤمن، الذي كان إلى جانب تحفيظه وتدريسه للعلوم الشرعية[3].

المطلب الثاني: نشأته وثناء العلماء عليه

ثانياً: نشأته العلمية

نشأ الحافظ في بيت علم وتصوف، ووالاه الشيخ الإمام والده بعنايته في تربيته على الأخلاق الفاضلة، وتعويده على الفتوة والرجولة الكاملة، حفظ القرآن في سن مبكرة.

1- " البحر العميق في مرويات ابن صديق" للحافظ أحمد بن الصديق الغماري: ج1/ 47.
2- " نفس المصدر ", ج1 / 5, وكتاب " حياة الشيخ أحمد بن الصديق" للعلامة عبد الله التليدي ص12,
3- " البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى علي ": للحافظ أحمد بن الصديق الغماري ص 14, بتصرف.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

قال في "البحر العميق": نشأ بمدينة طنجة، ولما بلغ خمس سنين، أدخله أبوه إلى المكتب لحفظ القرآن على أحد تلامذته في العلم والطريق، وهو الفقيه السيد العربي بودرة العربي، وقد أشرف على حفظ القرآن الكريم وهو ابن تسع سنين، ثم بعد رحلته مع أبيه لأداء فريضة الحج، شرع في إكمال حفظ القرآن على الفقيه المذكور آنفاً، ثم حفظ على يديه الأربعين النووية، ومتن الآجرومية، والمرشد المعين، والسنوسية، وأكثر ألفية ابن مالك، وبعض مختصر الخليل، وكان يقرأ معه دائماً آخر النهار قبل الانصراف من المكتب هذه المتون بعدة شروحات، ثم قرأ بعد ذلك ختمة من القرآن العظيم على الفقيه عبد الكريم البراق الآنجري، وكان يتقن علم الرسم، فأتقن عليه ذلك بنظم الخراز، وشرحه الموسوم بـــ" فتح المنان " لعبد الواحد بن عاشر، ثم أمره والده بحفظ جوهرة التوحيد لإبراهيم اللقاني، والبيقونية في المصطلح فحفظهما، ثم انتقل إلى ألفية العراقي فحفظ أكثرها، وهو مع هذا كله يحضر دروس والده في " مختصر خليل"، و " صحيح البخاري" بالجامع الأعظم في طنجة، ومجالس مذاكراته بزاويته، وكان يلازمه في البيت في علوم جمة، من تفسير وحديث وفقه على المذاهب الأربعة، وتصوف وتاريخ وتراجم الأئمة والعلماء والصوفية العارفين ورجال الحديث وغيرهم على سبيل المذاكرة وإرادة التخلق بأخلاقهم والاهتداء بهديهم، والتشوف إلى مراتبهم والتطلع إلى الدخول في زمرتهم والكون من جملتهم، وسمو الهمة إلى بلوغ درجاتهم في العلم والمعرفة والتقوى والزهد والورع، حاثاً إياه على ذلك في كل وقت وبأدنى مناسبة، فكان يستمر الساعة وربما الساعتين يملي عليه في ذلك، ويلزمه العمل بما يسمع منه، مؤيداً ذلك بالآيات والأحاديث والآثار، حتى كان على صغر سنه أعلم بهذه الأمور من غالب علماء العصر القاصرين على معرفة علوم الآلة، وما يتوصل به إلى نيل المعاش، وفي أثناء ذلك كان ينوه له بذكر الكتب والمصنفات في كل فن، ذاكراً له النفيس منها والأنفس، وفائدة كل كتاب وحسنه وميزته على غيره، وكان يحثه على البحث عنها والحصول عليها، حتى صار من أعرف الناس بالكتب، ثم تفقه أيضاً على الفقيه أحمد بن عبد السلام السميحي الغماري نزيل طنجة، فقرأ عليه " مختصر خليل" أيضاً بشرح الدردير.

ثم حبب الله إليه الحديث، وكان السبب الأول في ذلك تصديقاً للرؤيا السابقة، ذلك أنه قرأ كتاب " شفاء الأسقام والآلام بما يكفر ما تقدم وما تأخر من الذنوب والآثام" للإمام المحدث سيدي محمد بن جعفر الكتاني، فاعتنى به عناية تامة، حتى كاد يحفظه، لاعتناء كان منه بالمكفرات، مع العمل بما فيه، ثم ظهر له أن يستدرك عليه،

وذلك بالرجوع إلى الأصول التي كان ينقل منها ابن جعفر، ففعل ذلك.

وبعد ذلك تعلقت همته لمعرفة الضعيف والموضوع وسببه، ومعرفة الضعفاء والوضاعين، فقرأ كتاب " اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة " للحافظ السيوطي، و"القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد" للحافظ ابن حجر، و"ميزان الاعتدال" للذهبي، والكتب المؤلفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة كـــ"المقاصد الحسنة" للحافظ السخاوي، و " تذكرة الموضوعات " لابن طاهر المقدسي، و" تمييز الطيب من الخبيث "، و " اللؤلؤ المرصوع "، و" أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب " وغيرها، حتى أشرف على حفظ أكثر ما في هذه الكتب واستحضاره، مع اطلاعه أيضاً على ما في " شرح المناوي على الجامع الصغير" من تصحيح وتحسين وتضعيف وكلام على الرجال، فتدرب بذلك تدريباً عظيماً، وحصلت له ملكة في معرفة الحديث وأصوله، فشرع بعد ذلك بالتأليف في الأحاديث المكفرة للذنوب بإطلاق، ورتبها على الأبواب الفقهية، فكتب من جملة ذلك كتاباً في عدة كراريس سماه " تنوير الحلبوب في مكفرات الذنوب "، ثم قبل إتمامه صدر أمر من والده أن يؤلف كتاباً في" فضائل القرآن"،

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إحياءً لسنة حفظ القرآن وتحفيزاً للطلبة في ذلك، فبادر بذلك وأتانا بكتاب حافل في مجلد متوسط يفوق كتاب " فضائل القرآن" للقرطبي، سماه "رياض التنزيه في فضل القرآن وفضل حامليه".

ثم رحل إلى مصر، فأخذ عن محمد إمام بن إبراهيم السقا الشافعي، قرأ عليه النحو بـــ " المقدمة الآجرومية " و" آلفية بن مالك " بشرح ابن عقيل، و" التحرير" في فقه الشافعي، و"السلم المنورق" للأخضري في المنطق، وسمع عليه "مسند" الشافعي،

و" الأدب المفرد " للبخاري، ثم أخذ عن محمد بن حسين المطيعي الحنفي الصعيدي مفتي المملكة المصرية وقتها، أخذ عنه " التفسير" و " صحيح " الإمام البخاري ولازمه سنتين في ذلك، ثم أخذ عن أحد كبار علماء الأزهر في الفقه المالكي واللغة العربية، ألا وهو محمد بن إبراهيم السمالوطي القاهري المالكي، حضر عليه "تفسير البيضاوي" و "موطأ مالك"، وقرأ عليه "التهذيب" في المنطق، لازمه نحو سنتين، ثم أخذ عن شيخ الشافعية في عصره ومفتيهم في مصر، الإمام محمد بن سالم الشرقاوي النجدي، أخذ عنه " متن أبي شجاع " بشرحه لكتاب " الإقناع " للشربيني في الفقه الشافعي وغيره، ثم أخذ عن الإمام عمر بن حمدان المحرسي التونسي، قرأ عليه صحيح البخاري و " الأذكار " للنووي، و" عقود الجمان"في البلاغة، وله مشايخ آخرون...[1].

ثالثاً: ثناء العلماء عليه

لا شك أن الحافظ أحمد بن الصديق الغماري اتفق على جلالته وعلو شأنه ورفيع مقامه وبلوغه الدرجة السامية والمقامات العالية في شتى العلوم الإسلامية، العام والخاص والعدو والصديق والقريب والبعيد، وأثنى عليه نحارير العلماء وأساطين الأدباء والفقهاء من هذه الأمة من الشيوخ والأقران وغيرهم.

قال العلامة تقي الدين الهلالي رحمه الله في شأن الحافظ: إنه كان زاهداً في الدنيا، ولو أراد أن يعيش كالملوك لفعل[2]. ولما سئل عنه في الحفظ قال: ما رأيت مثله حفظاً واستحضاراً واستدلالاً، فقد دخلت مصر والشام والعراق والحجاز والهند والمغرب، فما

رأيت ممن يماثله إلا عالماً بالهند يشابهه في الجملة [3].

وقال فيه العلامة محمد صالح المسمري القاهري:

علمنا وحق العلم أنك أوحد..... وسعيك محمود كما أنت أحمد.

أقمت بوادي النيل عرفت أهله..... بأن بحار العلم لا لنيل تقصد.

فلما دعاك الآل تخلف والداً..... قضى وقت نادي الصبر أنت المؤيد.

عزمت و قابلت المقادير سالماً..... وأظهر كل الفضل منك التجلد.

فهنئت من بعد الفراق بعودة..... وخيل وصال والسلام الممجد[4] .

1- " البحر العميق " للحافظ الغماري: ج1 / 49- 70, بتصرف.
2- " الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة " للعلامة تقي الدين الهلالي: ص 46.
3- " حياة الشيخ أحمد بن الصديق" للعلامة التليدي: ص 103.
4- " نفس المصدر " ص 105.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقال الفقيه العلامة الحاج محمد بوخبزة في حق علوم الشيخ وكتاباته ومفاخره عدة قصائد، نقتصر بذكر طرف من جملتها:

إن قولي ليس يحصي جانباً..... من كثير فلماذا ذا العناء.

ومتى أظهر وصفاً صادقاً..... تلك الشمس وأنا أخش العماء.

كم من الأقلام أحتاج لها..... وبحار الحبر والقطر سواء.

ومعاليه إذا ما ذكرت..... غيرها كانت لها نعم الغطاء.

يا لها نفس إذا ما نطقت..... سجد العلم لها و العلماء.

ياله من منطق وحي وهدى..... فله تعنوا جباه العقلاء[1] .

قال صاحب "سل النصال للنضال" عبد السلام ابن سودة في شخصية الحافظ: أحمد بن الشيخ محمد بن الصديق الغماري الحسني، الشيخ الحافظ المحدث المسند الناقد الراوية الكاتب المقتدر الفقيه، ذو أفكار صائبة في جل المسائل، يعد من أكبر المحدثين الذين مروا بالديار المغربية، له تآليف عديدة، بلغني أنها أكثر من مائتين، كلها مفيدة، على اختلاف أنواعها في الحديث والسير والفقه وغير ذلك[2].

وقال الأستاذ ابن الحاج السلمي في كتابه "الإسعاف" كلاماً بديعاً في حق الحافظ جاء فيه: فقيه علامة صاحب مشاركة في كثير من فنون المعارف الإسلامية، وضروب الثقافة العربية الرصينة الأصيلة، إلا أن له تخصصاً وتبريزاً وتفوقاً في حلبة علوم الحديث على طريقة الحفاظ الأقدمين متناً وسنداً، ومعرفةً بتراجم الرواة وطرق الجرح والتعديل[3].

وذكر صاحب "الإتحاف" الحافظ الغماري، فأثنى عليه بكلام نفيس ما نصه: العلامة الحافظ المشارك المحدث المطلع المؤلف الشهير، من آخر من أتقن علم الحديث نصاً وإسناداً[4].

المطلب الثالث: مؤلفاته ووفاته

أولاً: مؤلفاته

بلغت مؤلفات الحافظ أحمد بن الصديق الغماري إلى ما يزيد على المائة، ما بين مخطوط ومطبوع، وما بين حسن وأحسن، ومهم وأهم، فاقت حفاظ زمانه في المعاني والمباني، واقترنت واستوت مع من سبقه من النقاد الأفذاذ أولي النهى أصحاب المعالي، وليست هذه إلا بشرى والده قد تحققت بأنه سيكون سيوطي زمانه في كثرة التآليف، وسأقتصر بذكر بعضها وخصوصاً فيما يتعلق بعلم الحديث، فإن ما لا يعرف كله، يدرك على الأقل بعضه، وهي كالتالي:

- تنوير الحلبوب في مكفرات الذنوب.
- مطالع البدور في جوامع أخبار البرور.

1- " حياة الشيخ أحمد بن الصديق " للعلامة التليدي ص 106.
2- " سل النصال للنضال بالأشياخ وأهل الكمال " لعبد السلام بن عبد القادر ابن سودة: ص 181 بتصرف.
3- " إسعاف الإخوان الراغبين بتراجم ثلة من علماء المغرب المعاصرين " لابن الحاج السلمي: ص 34.
4- " إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع " لابن سودة: ص 574.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- المنح المطلوبة في استحباب رفع اليدين في الدعاء بعد الصلاة المكتوبة.
- المرشد المبدي لفساد طعن ابن خلدون في أحاديث المهدي.
- فتح الملك العلي في صحة حديث باب مدينة العلم علي.
- شوارق الأنوار المنيفة بظهور النواجد الشريفة.
- مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب.
- مسالك الدلالة على مسائل الرسالة.
- تخريج الدلائل لما في رسالة القيرواني من الفروع والمسائل. وهذا أصل لما قبله.
- هداية الرشد لتخريج أحاديث بداية ابن رشد.
- فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب.
- المداوي لعلل المناوي.
- نيل الزلفة بتخريج أحاديث التحفة.
- جمع الطرق والوجوه بتصحيح حديث "اطلبوا الخير عند حسان الوجوه".
- الأجوبة الصارفة عن إشكال حديث الطائفة.
- المستخرج على الشمائل.
- البيان والتفصيل لوصل ما في الموطإ من البلاغات والمراسيل.
- المناولة بطرق حديث المطاولة.
- المؤانسة بالمرفوع من حديث المجالسة.
- الأربعون المتتالية بالأسانيد العالية.
- فك الربقة بتواتر حديث الثلاث والسبعين فرقة.
- الأمالي المستظرفة على الرسالة المستظرفة في أسماء كتب السنة المشرفة.
- المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير.
- هدية الصغراء بتصحيح حديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

– الاستيناس بتراجم فضلاء فاس.

– "البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى علي": وهو الكتاب الذي قمت باستنباط قواعده الحديثية في هذا البحث القيم.

– مناهج التحقيق في الكلام على سلسلة الطريق.

– شهود العيان بثبوت حديث "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان".

– البحر العميق في مرويات ابن الصديق.

– نصب الجرة لنفي الإدراج عن حديث إطالة الغرة.

– ليس كذلك في الاستدراك على الحفاظ.

– طرفة المنتقي في مختصر الزهد للبيهقي.

– حصول التفريج بأصول التخريج[1].وغيرها من الكتب النافعة التي ألفها رحمه الله ورضي عنه والتي لا زالت مخطوطة.

ثانياً: وفاته

كان الشيخ الحافظ رحمه الله تعالى منذ خروجه من معتقله وهو محاط بأنواع من البلايا وضروب من الفتن، فتارة يتلقاها من رجال الحكومة الفرنسية، وأخرى من رجال الشعب المنكوب اللئيم، وأخرى من طريق الحزبيين المعادين له، وهكذا بقي من سجن ظلماً وعدواناً، إلى نفي عن وطنه، إلى وسمه بالخيانة، إلى السعي في إذايته، إلى أن استقل المغرب العربي، ففوجئ رضي الله عنه بذكر اسمه ضمن صف الخونة، والحكم عليهم بأخذ أمتعتهم وأموالهم، فأخذوا له داره الوحيدة التي كان يسكنها، فكان ذلك سبب مغادرته المغرب، وهجرانه للديار المصرية، لأنه كان يرى أن المغرب من جهة الدين في ذلك الوقت لا يستحق الإقامة، بل يجب أن يهجر لما ظهر فيه من الظلم والجور والفجور وانتشار أسباب الفساد في المجتمع.

غادر المغرب ودخل القاهرة، فقابلته الحكومة المصرية وقتئذ بإجلال واحترام وتعظيم، فما كان إلا أن تعرض أيضاً للعديد من الإذايات والعراقيل تقف أمام خطواته الحميدة في هذه الديار، وذكرها يطول وتفصيلها ذو ذيول، حتى مرض مرضاً شديداً ألزمه الفراش مراراً، وفي كل مرة يكاد ييأس من الحياة، وفي الأخيرة ألم به وتفاحش أمره، ومنعه الأطباء من كل عمل مهما كان، وبقي على تلكم الحال لا يخفف عنه إلا المرة بعد المرة نحو ثمانية أشهر، وكان الداء الذي أصابه مرض القلب، وكان مصاباً به قديماً وبه مات أبوه.

وفي يوم الأحد فاتح جمادى الثانية سنة ثمانين وثلاثمائة وألف، 1380 هـ, أجاب داعي ربه عليه من الله شآبيب رحمته ورضوانه، وفي مساء اليوم الذي انتقل فيه جاءنا نعيه للمغرب، ومن الغد اجتمع الإخوان بالزاوية الصديقية بطنجة، وذهبوا في موكب عظيم بالجلالة على لسان واحد للجامع الأعظم، فصلينا عليه صلاة الغائب، وكثر البكاء وتهاطلت الدموع على الخدود

1– " البحر العميق في مرويات بن الصديق " للحافظ الغماري: ج 1 / 88– 98, بتصرف مختصر, وله مؤلفات أخرى, أنظر " تشنيف الأسماع " لمحمود سعيد ممدوح: ص 174, و" إسعاف الإخوان الراغبين " لابن الحاج السلمي: ص 36.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تأثراً بفقد أبيهم الروحي الذي كان لهم أباً رؤوفاً رحيماً، يأوون إليه ويفزعون إلى إرشاداته وتعاليمه، وقد شيعت جنازته جميع طبقات الشعب المصري وطافوا به في شوارع القاهرة، ودفن بها.

وكانت وفاته سنة وفاة الملك محمد الخامس سنة 1961 م.

وفي هذه الليلة من وفاته ألقيت في حقه عدة كلمات, نقتصر بذكر قصيدة لفضيلة الشيخ محمد بوخبزة التطواني, قدم فيها رثاءً في حق جلالة الحافظ الفقيد, قال في أواخرها:

ما زلت بدراً تضيئ الكون مزهراً..... في اللحد نورك ينسيني سنا السرج.

كملت فضلاً ونقص المرء مفترض..... فكان في العمر مجلى النقص والعرج.

لو كنت تفدى فدتك النفس يا سند..... الإسلام يا طيب الأنفاس والأرج.

قد كان نعيك مأساة الأنام فهل من.....مسلم غير محزون ومتزعج.

فمن لأهل الحجى والرشد بعدك يا..... خير الهداة لما يحمي من العوج.

من للمعارف يجلوها محررة..... من للدخيل ومن زور بها سمج.

من للفرائد يزجيها ويعرضها..... للمستفيد يفكر عاص في اللجج.

من للأحاديث يمليها ويوسعها..... بحثاً ونقداً مقول ساطع الحجج.

من للشريعة يبدي من محاسنها..... ما يخلب اللب من غاو ومنتهج.

من للديانة يكسوها وقد عريت..... عزاً يبوئها مستعظم الدرج.

ومن لأهل رسول الله يبعث من..... آياتهم غرراً وضاحة البهج.

يذب عنهم وينفي ما افتراه أخو..... حقد عليهم من الأوباش والهمج... الخ[1].

المطلب الرابع: أحوال عصره

الفرع الأول: الحالة العلمية

وسأقتصر ببيان حالة المغرب الإسلامي على وجه الخصوص, وإن كان الوضع في غيره من بلاد الإسلام لا يكاد يختلف عنه كثير الاختلاف.

جامعة القرويين معقل العلم ومقر أولي الفهم في المغرب، وأصله الذي يرجع إليه سائر أهله, تعتبر من أقدم جامعات العالم, تأسست سنة 245 هـــ على يد الأدارسة, وكانت هي المصنع لكل رجالات البلاد من الخلفاء والملوك فالوزراء فالعلماء فالسفراء إلى عهد قريب[2].

1- " حياة الشيخ أحمد بن الصديق " للتليدي: ص 110- 114 بتصرف.

2- " فاس عاصمة الأدارسة ", لمحمد المنتصر الكتاني: ص 66 بتصرف.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أما من ناحية العلوم الشرعية، فقد كانت القرويين تخرج أئمة أفذاذاً على دراية تامة بسائر العلوم الشرعية، وكان بها علماء مجتهدون في هذه العلوم، لكن العصر الذي نتكلم عنه، يعد عند مؤرخي التشريع الإسلامي عصر ترهل العلم وشيخوخته، وعصر الاعتماد على المختصرات والحواشي والتقريرات، مع التعصب للمذهب المالكي وغيره، وترك الكتب القديمة، واضحة العبارة، وترك الاجتهاد، ولذلك فقد كانت كتب المالكية المتأخرين في الغالب خالية من الأدلة إلا القليل الناذر، أما كتب الحديث فما عادت تقرأ إلا للتبرك[1].

وبالجملة، فقد نال العلم الشرعي في المغرب أواخر عهد الحماية وبداية الاستقلال تأخراً كبيراً، وكلما مات عالم لم يخلفه مثله، وحلت محل جامعة القرويين على الطريقة التقليدية القديمة، كليات الشريعة التي يمكنها بمناهجها وطريقة التعليم فيها أن تخرج عالماً على الطراز الأول.

ويبدو أن الحالة العلمية في العالم الإسلامي مع تخلفها ووجود النقص فيها، كانت أفضل من الحالة التي هي عليها الآن كليات الشريعة، ويكفي في ذلك أن تنظر إلى ما حدث للقرويين وجامعة الزيتونة والأزهر، وإلى نماذج المتخرجين منها، وتقارنهم بأئمة العصر القدامى، مع العلم أن السبب الذي أدى إلى ذلك إهمال العلوم الشرعية، وذلك بعدم تطبيقها على أرض الواقع منذ أن حلت محلها القوانين الأوروبية الوضعية، وليس المغرب إلا جزءً أو نموذجاً من العالم الإسلامي الذي أشرنا إليه[2].

الفرع الثاني: الحالة السياسية

شهد عصر الحافظ أحمد بن الصديق الغماري من الناحية السياسية عدة أحداث

وتحولات من بينها:

الحرب العالمية الأولى والثانية، وسقوط الدولة العثمانية، وكان يرى أنها أشأم دولة على الإسلام، أما من جهة العالم العربي، فقد عاصر الحافظ الحكم المالكي في مصر، وشهد ثورة الضباط الأحرار سنة 1952، وجلاء الإنجليز عن مصر، وما حدث للإخوان المسلمين على يد الرئيس جمال عبد الناصر.

أما في خصوص المغرب فقد شهد أسوأ مراحل احتلاله، وذلك إثر الاستعمار الأوروبي الذي عرفه في تلك الفترة، ونفي السلطان محمد بن يوسف، وتنصيب ابن عمه محمد بن عرفة مكانه، وغيرها من الأحداث. وقد حاول الحافظ القيام بعمل مسلح مستغلاً هذه التناقضات السياسية لإخراج الاحتلال الإسباني من شمال المغرب، وجمع لذلك العدة مرتين، لكنه فشل في ذلك وكان مصيره السجن[3].

أما والده قبله، فقد كان له دور فعال في تحريض القبائل على الجهاد في دروسه، بل خرج بنفسه لذلك، ولكن لكثرة الواشين والعملاء وسوء التخطيط، فشلت محاولاته وكان ذلك سنة 1915 م[4].

1- " الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي " لمحمد بن الحسن الحجوي: ج2 / 398. بتصرف.
2- " تاريخ التشريع الإسلامي " للمؤلف, ن. ج. كولسون: ص 295 بتصرف.
3- " البحر العميق في مرويات بن الصديق " ص 77- 79, بتصرف.
4- " التصور والتصديق " للحافظ أحمد بن الصديق الغماري: ص 40 بتصرف.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويجدر بالذكر أن الحافظ الغماري مع كرهه للمستعمر ومحاولاته الخثيثة لمحاربته، كان شديد العداء لهذه الحركة الوطنية التي كان يتهمها بترسيخ مبادئ المستعمرين في المجتمع وبمحاربة الإسلام والمسلمين، والسبب في ذلك فيما يبدوا هو أن العديد من زعماء هذه الأحزاب كانوا يتظاهرون بمظهر إفرنجي في لباسهم وهيئاتهم، مع تأييدهم لتبرج المرأة المغربية ودعوة العديد منهم للمبادئ العلمانية، أضف إلى ذلك أن الحافظ الغماري كان صوفياً، وكانت هذه الأحزاب تحارب الطرق الصوفية حرباً شعواء[1]، في حين نجد معظم الطرق الصوفية وقفت بصمود شديد أمام الاستعمار.

وعليه، فإن تأثر الوضع المغربي بعد الاستقلال كان بفعل تأثير الاستعمار ومخلفاته، فالنظام القضائي أصبح مستمداً من القوانين الأوروبية، والنظام التعليمي أصبح مرتبطاً بالثقافة الفرنسية، بل وجامعة القرويين باعتبارها أقدم جامعة في العالم الإسلامي، ومن قبلها جامع الزيتونة على رأي بعض الباحثين، بنفسها شهدت تطوراً وتغيراً على مستوى مناهجها الدراسية، حتى فقدت قدراتها على إخراج العلماء الأكفاء.

الفرع الثالث: الحالة الاجتماعية

في عصر الحافظ أحمد بن الصديق الغماري كان المغرب يتألف اجتماعياً من العرب والبربر وأصول أخرى، يجمعها الإسلام والمذهب المالكي والعقد الأشعري.

أما اليهود فهم قلة نزحت في أغلبها للمغرب بعد الاضطهاد الديني الذي حدث لها في الأندلس، وقد كان المغرب في تلك الفترة محكوماً ومسيراً بعدة قوى اجتماعية، تعمل للحفاظ على توازنه واستقراره، أهمها: المخزن وهو السلطان وحكومته، ثم العلماء، ثم الشرفاء –آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم–، وآخرها الطرق الصوفية، وقد كان نفوذ هذه العناصر الأربعة يتفاوت قوة وضعفاً من منطقة لأخرى.

ولما قامت الحماية الفرنسية بسطاً على المغرب، أخذت الحياة الاجتماعية في التدهور والتغير على مستوى العقائد والأفكار والمعيشة واللباس والخط بل والحياة عموماً، ذلك أنه قد تأثر أغلب المغاربة بالأوروبيين حتى بدأوا يتشبهون بهم في أخص خصوصياتهم، كحلق اللحى واللباس وطريقة الكلام كما سلف، ولأول مرة خرجت المرأة المغربية متبرجة أمام الرجال، وتشاركهم في الحفلات والسباحة على شواطئ البحار، ناهيك عن انتشار الخمر والملاهي الليلية [2].

ويرجع هذا كله إلى تغير نظام الحكم وإحلال القانون الأوروبي محل الشريعة الإسلامية، مع انتشار المدارس المعروفة بالعصرية ذات التوجه العلماني، وإهدار المدارس العتيقة وانتشار وسائل الإعلام الحديثة الغير المقيدة بالأحكام الإسلامية[3].

وخلاصة القول في هذا، أن المغرب شهد عدة تغيرات جذرية نقلية أثناء فترة الحماية الاستعمارية، على المستوى العلمي والسياسي والاجتماعي، خلفت وراءها آثاراً ضلت معه حتى بعد الاستقلال

1- " مطابقة الاختراعات العصرية " للحافظ الغماري: ص 82 بتصرف.
2- " فقه الحافظ أحمد بن الصديق الغماري " لأبي محمد الحسن بن علي الكتاني الأثري: ص 40- 42 بتصرف.
3- " تاريخ المغرب " عبد الله العروي: ص 112 بتصرف.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المبحث الثاني: جهود الحافظ في خدمة الحديث النبوي الشريف

تحدثت في هذا المبحث عن إعمال القواعد ومناقشة الخلاف من خلال ذكر القواعد والقوانين الحديثية التي استعملها الحافظ في كتابه وناقش بها النظار الأوائل وأئمة المذاهب كالإمام أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، والحفاظ النقاد أمثال علي بن المديني وأبي زرعة الرازي والدار قطني والعراقي ومن المتأخرين السيوطي وغيرهم، وكذلك أصحاب التاريخ والرجال والجرح والتعديل كالقاضي عياض والذهبي وابن عدي وابن حجر والسيوطي وغيرهم، ويتبين هذا جليا من خلال كتاب الحافظ التالية:

"المداوي في علل المناوي"

"فتح الملك العلي في صحة حديث باب مدينة العلم علي"

"ليس كذلك في الاستدراك على الحفاظ "

"البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى علي"

"حصول التفريج بأصول التخريج" وهو كتاب نادر الكتابة والمضمون بين فيه الحافظ منهجية تخريج الأحاديث وتصحيح المتون والأسانيد

"النهاية في شرح أحاديث البداية"

"مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية صلى الله عليه وسلم"

ومن بين هذه القواعد الحديثية التي يروم بها الحافظ تصحيح الأسانيد والمتون والاستدراك عليها ومناقشة الخلاف فيها ما يلي:

المطلب الأول: التصحيح بالكشف والإلهام

دافع الحافظ عنها في كتابه البرهان الجلي وناقشها مع أهل الحديث وجمهرة التصوف،

وهي قاعدة مختلف فيها بين المتقدمين والمتأخرين، بين من يعتبرها مناطات للتصحيح، ومن يلتمسها سبيلا للتصحيف والتضعيف والتحريف،. وسيأتي الحديث عنها وعن أعلامها في ثنايا البحث، وقد صرح ابن مهدي بضرورة الأخذ بها بناء على قوة الملكة وطول النظر والفراسة والحكمة في الذوق الحديثي.

وفيما يلي فروع تتحدث عن المؤيدين والمعارضين للتصحيح والتضعيف بهذه القاعدة،

الفرع الأول: مؤيدون التصحيح والتضعيف بالكشف والإلهام،

تعتبر قاعدة الكشف والإلهام من أبرز قواعد التصحيح والتضعيف عند المحدثين من السادة الصوفية، وقد اعتمدها كثير من الحفاظ النقاد من جهابذة الحديث من المتقدمين ومن المتأخرين، كالحافظ أحمد بن الصديق الغماري كما في كتابه " المغير"، و" البرهان الجلي" وغيره كالإمام العجلوني في"كشف الخفا".

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وهذا المنهج نوع من مناهج قبول الأخبار واعتمادها عند المشايخ، فقد كثر في كثير من المناسبات قولهم في الحديث "صحيح عندنا"، وقولهم "قد صح كشفاً وذوقاً" وغير ذلك, ثم إن الحكم على الأخبار عن طريق الكشف وغيره مبني على أصول ومسلمات أخرى اختلف فيها أرباب السلوك مع أهل الظاهر، منها: مسألة رؤية النبي صلى الله عليه وسلم والاجتماع به يقظة، ومسألة الرواية عنه صلى الله عليه وسلم والاستشهاد بتزكيته وغيرها، إلا أن العمل بالتصحيح والتضعيف عند أرباب هذه الطريقة مشروط بشروط وضوابط دقيقة أهمها: عدم معارضته للأصول العامة التي دلت عليها الأدلة الكلية، ولما هو معلوم من الدين بالضرورة، ولما تلقته الأمة بالقبول وغيرها، وإليك زمرة القائلين بها:

قال الإمام الكتاني رحمه الله: إن الوحي قد يكون للأولياء كما يكون للأنبياء إلا في التشريع، ومن ذلك تصحيحهم وتضعيفهم للأحاديث التي يراها غيرهم بخلاف ذلك، إذن ما في الكتاب من أحاديث باطلة وموضوعة وضعيفة، فهي عند غيرهم أو على مذهب من مذاهبهم، لا على طريقة السادة الصوفية الكرام...، فالإنكار عليهم من هذه الجهة لا مسوغ له، ما دام أمرهم اتفاقاً بينهم ومعمولاً به ومعتمداً لديهم.

وأورد العلامة المحقق التهانوي في كتابه "قواعد في علوم الحديث" كلام الناقد الكبير عبد الرحمان بن مهدي رحمه الله حيث قال: معرفة علم الحديث إلهام، لو قلت للعالم بعلل الحديث من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة، وكم من شخص لا يهتدي بذلك[1].

قال الإمام محمد بن إدريس القادري في كتابه "إزالة الدهش والوله" في سياق الحديث على صحة حديث" ماء زمزم لما شرب له ": صحيح متناً وسنداً وتجربة وكشفاً[2].

وقال الإمام الكبير ابن عبد الرحيم الدهلوي في سياق الكلام عن ذلك ما نصه:

"ولما كان العلم عندنا هو الانكشاف"[3].

وسئل الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية، هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فأجاب رحمه الله قائلاً: هذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعرف ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله عليه الصلاة والسلام وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط له عليه الصلاة والسلام كواحد من أصحابه الكرام، فمثل هذا يعرف من أحوال رسول الله عليه الصلاة والسلام وهديه، وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله، من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح، ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم، يعرفون من أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم وأساليبهم ومشاربهم ما لا يعرفه غيرهم[4].

---

[1]- "قواعد في علوم الحديث" للتهانوي ص 50.

[2]- " إزالة الدهش والوله عن المتحيز في صحة حديث ماء زمزم لما شرب له" للقادري, ص 188, تحقيق: زهير الشاويش, تخريج: الشيخ الألباني.

[3]- " حجة الله البالغة" للدهلوي ص 125.

[4]- " المنار المنيف في تمييز الصحيح والضعيف" لابن قيم الجوزية, ص 43- 44 بتصرف.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقال ابن دقيق العيد رحمه الله: كثيراً ما يحكمون بالوضع باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث، وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم هيئة نفسانية وملكة قوية، عرفوا بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوة وما لا يجوز[1]

الفرع الثاني: معارضون التصحيح والتضعيف بالكشف والإلهام

ذهب جمهور أئمة الحديث إلى أنه لا يحتج بمثل هذه القواعد من الكشوف والأذواق والمنامات والإلهامات، لما فيها من اضطراب في صحة الحديث وضعفه، ومن هؤلاء الأئمة المعاصرين العلامة الشيخ الألباني رحمه الله، فقد جاء عنه أنه كان لا يأخذ بمثل هذه القواعد، فالمنامات والإلهامات مثلاً التي قد توافق الحديث ليست دليلاً على صحته أو ضعفه، وإن كان يرى أنها إن صدقت ووافقت أصول الشريعة فإنه يستأنس بها، وفي ذلك يقول رحمه الله كما في " السلسلة الضعيفة " ما نصه:

والمنامات وإن كان لا يحتج بها، فذلك لا يمنع من الاستئناس بها فيما وافق نقد العلماء وتحقيقهم كما لا يخفى ذلك على أهل العلم والنهى[2].

ومن القواعد التي لا يأخذ بها الشيخ الألباني رحمه الله أيضاً في تصحيح الحديث، أن الذوق لا يصح أن يكون معياراً للتصحيح والتضعيف كما زعمه أقوام، فأذواق الناس مختلفة لا يمكن أن تتخذ معياراً متبعاً في هذا الباب, ولذلك قال رحمه الله: فلا اعتداد عند علماء الشريعة بالذوق في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وإنما المرجع في ذلك إلى قواعد علم الحديث ومعرفة أحوال الرواة، ألست تراهم قد اتفقوا على أنه لا يثبت عندهم حكم شرعي بمجرد الذوق؟ ، فكيف يثبت به ما الحكم الشرعي لا يثبت إلا به؟ ألا وهو الحديث[3].

أما مسألة الكشف فإن الشيخ الألباني رحمه الله لم يعتبرها كذلك في تصحيح الحديث، والكشف كما هو معلوم مصطلح خاض فيه أهل الملل والعقائد قاطبة، كما خاض في المحدثون كذلك، والمقام مقام حديث عن علم الحديث وقواعده، أما الكشف في مجاله العقدي والكلامي فمبسوط في مواضعه ولله الحمد.

ومما يجدر الذكر به أن مضمون مصطلح الكشف يجتمع فيه الدرس الحديثي مع الدرس العقدي، إلا أنه غاية ما في الأمر أن الكشف في مجاله العقدي له مداخل وأغراض خاصة به، وفي المجال الحديثي له مداخل وأغراض خاصة به كذلك.

وعلى العموم, فإن دلالة الكشف تدور حول فكرة مفادها: ما يحصل للولي من العلم ما لا يحصل لغيره، سواء كان ينتحل علم الحديث أو علم الكلام، كما حصل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين كشف له وهو يخطب بالمدينة عن إحدى السرايا المحصورة في العراق، فقال لقائدها واسمه "سارية ابن زنيم" يا سارية الجبل.

ومع كل هذا فإن الشيخ الألباني رحمه الله رد اعتماد الكشف في مجال التصحيح والتضعيف للأحاديث، فقال في شأنه: فلا يصح أن يعتمد عليه يعني الكشف في تصحيح الأحاديث، فتصحيح الأحاديث من أجل الكشف وبناءً عليه بدعة صوفية مقيتة، –وهذا الكلام فيه نظر، إذ أنه يتقاطع جملة مع ما قاله الإمام الناقد الكبير النحرير عبد الرحمان بن مهدي رحمه الله كما تقدم،

---

[1]–" النكت على مقدمة ابن الصلاح" للحافظ ابن حجر العسقلاني, ص 843 بتصرف,
[2]–" السلسلة الضعيفة " للشيخ الألباني, ج2 / 425 بتصرف.
[3]–" إزالة الدهش والوله " للقادري, ص 124, تخريج: الشيخ الألباني.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فلعل الشيخ لم يطلع عليه–، والاعتماد عليه يؤدي إلى تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها، لأن الكشف أحسن أحواله إن صح أن يكون كالرأي يخطئ ويصيب، وهذا إن لم يداخله الهوى، نسأل الله السلامة منه ومن كل ما لا يرضيه[1].

وممن وافق الشيخ الألباني رحمه الله فيما ذهب إليه من عدم صحة الاحتجاج بمثل هذه القواعد في مجال التصحيح والتضعيف، المؤلف المشتغل بعلوم الحديث عبد الله بن يوسف الجديع صاحب كتاب "تحرير علوم الحديث" حيث قال في جانب تقوية الحديث عن طريق الكشف ما نصه: وهذا يذكر عند بعض متأخري الصوفية كما زعمه الشعراني في حديث "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم"، حيث حكم بصحته عند أهل الكشف مع إقراره بعدم ثبوته عند المحدثين، ثم قال: وليس هذا بطريق من طرق العلم، فالكشف هذا إن كان من صالح صاحب سنة، فغايته أن يكون فتحاً في الفهم وتوفيقاً وتسديداً فيه، والفهم رأي يخطئ ويصيب، ومن دليل خطئه مخالفة الدليل، فإذا قام الدليل على علة الحديث فكيف يرد بظن مجرد، ولو ساغ إتباع هذا الطريق في أي أمر من العلم لفسدت الأصول، بل لاستغني به عن النقول.

ومن بابه تصحيح النبي صلى الله عليه وسلم للحديث في النوم، وهذا وإن كان مثاله ناذراً لكنه وقع لبعضهم، وقد يكون المنام حقاً، والرائي صالحاً صادقاً، لكن المنامات لا تجرى على الظواهر، إنما تقبل التأويل لو كانت حقاً، كما أنها لا تكون طرقاً للمعارف، وإن كانت ربما دلت على الشيء منها لشخص الرائي[2].

أورد هذه الدعوى أيضاً صاحب كتاب "مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الضعيفة والحسنة" الدكتور المرتضى الزين أحمد، حيث ذكر في معرض الكلام عن تقوية الحديث بطريق الكشف قائلاً: فالكشف من بدع المتصوفة الضالة المضلة، ولا يبعد أن يكون كفراً لأن فيه ادعاء لعلم الغيب، وقد أباح المتصوفة لأنفسهم عن طريقه الكلام في جوانب الدين المختلفة ونسبوا إليه أموراً متعددة، ومن ذلك أنهم جعلوه من الوسائل التي ينتقدون بها الأحاديث، فيصححون ويضعفون ما بدا لهم.

قال الإمام الجرجاني رحمه الله: الكشف في اللغة رفع الحجاب، وفي الاصطلاح: هو الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجوداً أو شهوداً[3].

ثم قال: وللقيام بمهمة نقد الروايات لا يحتاج هؤلاء إلى دراسة ما صنفه المحدثون من قواعد وضوابط للحكم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، حيث يتصدى للحكم عليها من لا دراية له بعلم الحديث البتة، ثم استرسل في الكلام عن بعض الأمثلة الواردة في هذا الباب حتى قال: ولا أبطل من هذا المنهج الذي يتصدى فيه مثل هؤلاء للحكم على الأحاديث مع أنهم لا دراية لهم بعلم الحديث، ومن الأحاديث التي زعموا تصحيحها بالكشف حديث "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم" وقد تقدم ذكره[4].

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله في "الاعتصام": وأضعف هؤلاء احتجاجاً قوم استندوا في أخذ الأعمال والمنامات وأقبلوا وأعرضوا بسببها، فيقولون: رأينا فلاناً الرجل الصالح فقال لنا: اتركوا هذا، واعملوا هذا، ويتفق هذا كثيراً للمترسمين برسم التصوف، وربما قال بعضهم: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال لي كذا، وأمرني بكذا، فيعمل بها ويترك بها معرضاً

---

[1]–" السلسلة الضعيفة " ج1 / 145, رقم الحديث: 58, و" السلسلة الصحيحة " ج3 / 103, للشيخ الألباني, بتصرف.
[2]–" تحرير علوم الحديث " لعبد الله بن يوسف الجديع, ج2 / 1093- 1092.
[3]–" التعريفات " للجرجاني, ص 184.
[4]–" مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة " للكتور المرتضى الزين أحمد, ص 29- 30.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

عن الحدود الموضوعة في الشريعة، وهو خطأ، لأن الرؤيا من غير الأنبياء لا يحكم بها شرعاً على حال، إلا أن تعرض على ما في أيدينا من الأحكام الشرعية، فإن سوغتها عمل بمقتضاها، وإلا وجب تركها والإعراض عنها، وإنما فائدتها البشارة والنذارة خاصة، وأما استفادة الأحكام منها فلا، ولا يستدل بالرؤيا في الأحكام إلا ضعيف المئنة[1].

أما العلامة عليش المالكي، فقد شدد في الرد على من ادعى تصحيح بعض الأحاديث بالكشف والتجربة الذوقية والوجدانية، كتصحيح حديث "التوسعة على العيال" وغيره قائلاً: من المعلوم لكل أحد أن الأحاديث لا تثبت إلا بالأسانيد، لا بنحو الكشف وأنوار القلوب، فما نقله السخاوي عن جماعة الشيخ إسماعيل اليمني، إن كان المراد صحة اللفظ توقف الأمر على السند، وإلا رد القول على قائله كائناً من كان، ودين الله لا محاباة فيه، والولاية والكرامات لا دخل لها هنا، إنما نرجع للحفاظ العارفين بهذا الشأن، وحديث عاشوراء عندهم متفق على أنه لا أصل له...، وهذه اللفظة يراد بها في علم مصطلح الحديث أمران: إما أن يراد بها أن هذا الحديث ليس له أصل في السنة، بمعنى لا وجود له البتة، ويحتمل أن يراد به لا إسناد صحيح له، وكلا المعنيين وارد في كتب المصطلح، ثم قال: وإن كان المراد صحة معناه كما هو اللائق بتحسين الظن بالسادة الصوفية فهذا قريب[2].

المطلب الثاني: التصحيح والتضعيف بالتجربة ومطابقة الواقع ومناقشة الخلاف:

دافع الحافظ عنها في كتابه "البرهان الجلي" وكتابه "مطابقة الاختراعات العصرية" وناقشها مع أهل الحديث وجمهرة التصوف، وهي قاعدة مختلف فيها بين المتقدمين والمتأخرين، بين من يعتبرها مناطات للتصحيح، ومن يلتمسها سبيلا للتصحيف والتضعيف والتحريف، وسيأتي الحديث عنها وعن أعلامها في ثنايا البحث.

الفرع الأول: مؤيدون التصحيح والتضعيف بالتجربة ومطابقة الواقع،

إن التصحيح بالتجربة ومطابقة الواقع، مذهب جماعة من أهل العلم وكثير من أعلام السادة الصوفية، وقد اعتمدها الإمام الطبراني والنووي والحافظ السخاوي والإمام المنذري وغيرهم، وقد نصر هذا المذهب حافظ عصره وفريد دهره أحمد بن الصديق الغماري وأقرانه وتلامذته، كالعلامة المحدث عبد الله التليدي، والحافظين المفيدين عبد الله بن الصديق الغماري، وشقيقه عبد العزيز بن الصديق الغماري، وغيرهم من أرباب السلوك والصفاء.

قال العلامة المحدث الألمعي سيدي عبد العزيز بن الصديق الغماري رحمه الله في "الأربعين العزيزية " ما نصه: قد أذكر في هذه الأربعين بعض الأحاديث التي لا تبلغ درجة الصحيح والحسن، ولأنها لا تنزل مع ذلك عن درجة الضعيف المنجبر، إما بورودها من طرق تعضدها وترفعها إلى درجة الحسن لغيره كما هو مقرر في علم الحديث، وإما أن يكون خبرها مطابقاً للواقع، وذلك شاهد قوي لصدق راويها، وإن لم يكن لها طريق آخر يشهد لها[3].

وقد حكم الحفاظ على كثير من أحاديث الضعفاء بالصحة لمطابقتها للواقع, وهذا معلوم عندهم في كتبهم، بل إنهم ربما يعتمدون على التجربة في ثبوت الخبر وجواز العمل به، كما وقع منهم صنيع ذلك في حديث ابن مسعود في صلاة الحاجة، اثنتا

---

[1]–" الاعتصام " للإمام أبي إسحاق الشاطبي, ج1 / 332- 331, بتصرف.

[2]–" فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك " للإمام أبي عبد الله الشيخ محمد أحمد عليش المالكي, ج1 / 45 بتصرف.

[3]–" الأربعين العزيزية " للعلامة المحدث عبد العزيز بن الصديق الغماري, ص 24.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

عشرة ركعة تصليهن من ليل أو نهار، والحديث رواه الحاكم والبيهقي من طريقه، وقد ذكر الحاكم أن جمعاً من رواته جربوه فوجدوه حقاً، فقال بنفسه تصريحاً: "قد جربته فوجدته حقاً ".

وذكر الحافظ المنذري رحمه الله هذا الحديث، فقال بعد أن ضعف سنده: والاعتماد في مثل هذا على التجربة لا على الإسناد[1].

أما الحافظ أحمد بن الصديق الغماري فله كلام صارم في هذه المسألة وذلك في موقفين:

الأول: وهو عندما قام أحد الخطباء في يوم عاشوراء, وادعى أن حديث

"التوسعة على العيال في عاشوراء" موضوع مستدلاً على ذلك بالتجربة، فرد عليه الحافظ في رسالة صغيرة خصها بتصحيح هذا الحديث أسماها "هدية الصغراء بتصحيح حديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء" فضمنها كلاماً شديداً جاء فيه:

هذا استدلال الجهلة العجزة عن فهم معاني الأحاديث وحل مشكلاتها، ولو كان كل حديث يشكل على إنسان ولا يهتدي لفهمه يكون باطلاً مردوداً، لضاع كثير من الأحاديث الصحيحة، بل وكثير من الآيات القرآنية[2].

وقد اختلف في صحة هذا الحديث، فأنكر وجوده ابن الجوزي وابن تيمية وغيرهما، وصححه ابن ناصر.

الثاني: أنه بلغه أن شيخاً يدعى الرماني من أهل الغربية، وهي قبيلة بجوار مدينة أصيلة بشمال المغرب- وهي القبيلة التي أنتسب إليها- ينكر حديث "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق" بانياً إنكاره على أن الطائفة غير ظاهرة اليوم ولا موجودة، فكتب الحافظ رسالة سماها " الأجوبة الصارفة عن إشكال حديث الطائفة "، فأثبت فيها تواتر الحديث بالتجربة، وبين معناه بما أزال عنه كل إشكال.

وله موقف آخر مع الشيخ المحدث عبد الحي الكتاني، حيث أنه ادعى بأن حديث

"ومن لغى فلا جمعة له " غير موجود في كتب الحديث، أو قال: لا أصل له، فرد عليه الحافظ برسالة بين فيها أن الحديث موجود في "تاريخ واسط" للحافظ أسلم بن سهل الواسطي أحد شيوخ الطبراني, وغيرها[3].

وقد تقدم معنا كلام الإمام محمد بن إدريس القادري صاحب كتاب " إزالة الدهش والوله "، وهو حجة في الباب، حيث قال وحكم على حديث "ماء زمزم لما شرب له ": صحيح متناً وسنداً وتجربةً وكشفاً، فالشاهد عندنا قوله: "وتجربة".

ولنضرب بعض الأمثلة لبعض الأحاديث التي صحت بالتجربة ومطابقة الواقع.

سلك بعض الناس مسلك التجريب في قليل من الروايات التي لم تصح عند المحدثين، أو اختلف في صحتها وضعفها، فوجدوا أنها صحيحة المعنى بالتجربة ومطابقة الواقع. وسنذكر بعض الأمثلة على ذلك:

---

[1]- " الترغيب والترهيب" للحافظ المنذري, ج 4 / 147.

[2]- " هدية الصغراء بتصحيح حديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء " للحافظ أحمد بن الصديق الغماري, ص 33 بتصرف.

[3]- " البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى علي " للحافظ أحمد بن الصديق الغماري, ص 16.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

– المثال الأول: حديث " ماء زمزم لما شرب له " الذي مر معنا، وهو حديث مختلف في صحته بين المتقدمين والمتأخرين من علماء الدراية في الحديث.

قال السخاوي: "وقد جربه جماعة من الكبار فذكروا أنه صح"[1].

– المثال الثاني: حديث ابن عباس مرفوعاً: "من وسع على نفسه وعياله يوم عاشوراء، وسع الله عليه رزقه ذلك العام "، قال جابر وابن الزبير وشعبة بن الحجاج: جربناه فصح.

– المثال الثالث: حديث "يس لمن قرئت له"، قال السخاوي: لا أصل له بهذا اللفظ، وهو بين جماعة الشيخ إسماعيل الجبرتي باليمن قطعي[2]. وزاد العلامة ملا علي القاري في "الموضوعات" عن السخاوي بأنه قطعي بالتجربة عندهم.

– المثال الرابع: حديث "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار"، أيضاً صح عندهم بالتجربة، رواه ابن ماجة في سننه وهو ضعيف، وقد حكم عليه الحافظ العراقي في ألفيته بالوضع.

إذن فغاية ما تثبته قاعدة التصحيح بالتجربة ومطابقة الواقع، أن الكلام في أصله صحيح المعنى، ولكن هذه الصحة في معناه غير كافية لجعله حديثاً نبوياً، وإلا لفتحنا باباً جسيماً من الوضع والكذب على الرسول عليه الصلاة والسلام، ثم إنه قد تخطئ التجربة لتخلف بعض شروطها، أو لتعرضها للنقص من غيرها، ولو تكررت هذه التجربة لأدى بالحديث إلى الاضطراب وبالبعض إلى سوء الفهم، فيظن من لا علم له أن الحديث كذب مع أنه ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم، لتوفره على الشروط المعتبرة سنداً ومتناً عند أهل الحديث والفقه والأصول، كحديث الدجال والدابة ويأجوج ومأجوج والمهدي المنتظر، وغيرها من علامات الساعة الكبرى التي لم نرها بعد، ولكنها حقيقة مسلمة قطعية بالنصوص الثابتة.

ومن باب حسن الظن بالعلماء والمحدثين الكبار الذين صاروا على هذا النهج، أنهم لم يقصدوا بالصحة في الأحاديث الثابتة بطريق التجربة ومطابقة الواقع، لم يقصدوا بها الصحة الاصطلاحية، أي صحة اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم بصحيح الإسناد، وإنما صحة المعنى فقط، لانعدام الشروط المعتبرة في قبول مثل هذه الروايات، ولذلك وضعوا قاعدة في غاية الدقة والبيان مفادها: "أن كل حديث النبي صلى الله عليه وسلم حق، وليس كل كلام حق حديثاً".

وخلاصة القول، أن هذه القواعد إن صدرت من عالم حافظ ثقة ثبت، وممن خالط علم الحديث شحمه ودمه بله حافظته، وكان المراد والغاية من نهجها المنافحة والذب عن سنة النبي عليه الصلاة والسلام، فإنها تقبل منه في إطار عدم مخالفة الثقات في الغالب، وإن كان ذلك ناذراً لم يضر، وخاصة أن بعض هذه القواعد كالكشف والإلهام مثلاً، تعتبر من سمات ومن شيم دقة نباهة المحدث الناقد وحدقه وتفرسه، فإنها مستفادة من بعض كتب المحدثين الكبار، كالخطيب البغدادي رحمه الله وغيره، فإن اعتماد تلك القواعد عندهم من طرف الجهابذة النقاد، والمحدثين الأفذاذ، هو من قبيل ما يدل على كثرة الاجتهاد في الطلب، وسعة العلم، ، وبراعة الصنعة وعلو الكعب في هذا الفن.

---

[1]–" المقاصد الحسنة " للحافظ السخاوي ص 357.

[2]–" المصدر نفسه " ص 477.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفرع الثاني: معارضون التصحيح والتضعيف بالتجربة ومطابقة الواقع:

تصحيح الأحاديث وتضعيفها بناءً على التجربة ومطابقة الواقع، هي أيضاً من القواعد التي ردها جماعة من المحققين في علم الحديث، وممن نصر هذا القول الشيخ الألباني رحمه الله أيضاً، ذلك أن موافقة التجربة لمعنى الحديث ليس دليلاً على صحة الحديث عنده، إذ أن التجربة أصلاً ليس لها اعتبار في صحة الحديث أو ضعفه، فكم من حديث موضوع ناهيك عن الضعيف، أثبتت صحة معناه، لكن لا تجوز نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي ذلك يقول لما تكلم عن الذوق آنفاً: ونحو هذا يقال في التجربة أيضاً[1].

وأما مطابقة الواقع للحديث تلزم من صحته، وعدم مطابقته للواقع تلزم بضعفه ولو كان صحيحا، فهذا رده الشيخ الألباني رحمه الله أيضاً، ونفس ما قيل في التجربة يقال هنا من أن مطابقة الحديث للواقع ليست دليلاً على صحة الحديث، فلا علاقة بين صحة الحديث ومطابقة الواقع، إذ لا يستلزم من ذلك صحته، ومما يبين ذلك قوله رحمه الله معقباً على من صحح حديث "إذا أبغض المسلمون علمائهم، وأظهروا عمارة أسواقهم، وتناكحوا على جمع الدراهم، رماهم الله عزوجل بأربع خصال: بالقحط من الزمان، والجور من السلطان، والخيانة من ولاة الأحكام، والصولة من العدو".

قال: تنبيه: كتب بعض الطلاب الحمقى وبالحبر الذي لا يمحى عقب قول الإمام الذهبي في حكمه على أن "الحديث منكر"، قال الطالب: بل صحيح جداً، وكأن هذا الأحمق يستلزم من مطابقة معنى الحديث للواقع أنه قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا جهل فاضع، فكم من مئات الأحاديث ضعفها أئمة الحديث وهي مع ذلك صحيحة المعنى، ولا حاجة لضرب الأمثلة على ذلك، ففي هذه السلسلة يعني "الضعيفة" ما يغني عن ذلك، ولو فتح الباب لتصحيح الأحاديث من حيث المعنى دون التفات إلى الأسانيد، لاندس كثير من الباطل على الشرع، ولقال الناس على النبي عليه الصلاة والسلام ما لم يقل، ثم تبوؤوا مقعدهم من النار والعياذ بالله تعالى[2].

أما صاحب كتاب " تحرير علوم الحديث " عبد الله بن يوسف الجديع، فإنه في معرض كلامه عن جانب تقوية الحديث بمطابقة الواقع، أنكر ذلك جملة وتفصيلاً ووافق الشيخ الألباني في مقتضى كلامه حيث قال: وهذا طريق لم يسلكه المتقدمون، وقل من سلكه من المتأخرين، كمن نظر إلى أحاديث الفتن وتغير الزمان وما يطرأ من الحوادث، فوجد لها ذكراً في بعض الأحاديث التي لم يثبت نقلها عن النبي صلى الله عليه وسلم، فجعل وقوع الشيء مما ورد ذكره في الحديث الضعيف دليلاً على صحة ذلك الحديث، وصدوره من مشكاة النبوة كما يعبر به بعضهم، كما قال التويجري في صدر كتابه الذي جمعه في "الفتن" ما نصه: بعض الأمور التي ورد الإخبار بوقوعها لم ترو إلا من طرق ضعيفة، وقد ظهر مصداق كثير منها لا سيما في زماننا، وذلك مما يدل على صحتها في نفس الأمر، وكفى بالواقع شاهداً بثبوتها وخروجها من مشكاة النبوة.

قلت: أصل بهذا وجرى على ذكر الضعيف والمنكر والواهي الساقط من روايات المتروكين والمتهمين، ويقويه بهذا الطريق، وهذا منهج يضرب عن قوانين الحديث صفحاً، ويسقط الاعتداد بالقواعد، ومما ينقض صحة اختياره طريقاً لصحة الحديث، أن المتأمل في المنقول من أخبار الفتن وتغير الزمان، يجد الكثير من تلك الأخبار جاء من روايات كعب الأحبار، ووهب بن منبه وغيرهما ممن عرف بالتحديث بالإسرائيليات، ومثل هذا كان زاداً للضعفاء والمتروكين والكذابين، فركبت الأسانيد لكثير منه

---

[1]- " إزالة الدهش والوله " للقادري, ص 124.

[2]- " سلسلة الأحاديث الضعيفة " للشيخ الألباني, ج4 / 37- 36, رقم الحديث: 1528.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وأسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتقدم عن أحمد بن حنبل الإشارة إلى الموضوع في هذا الباب حين ذكر الملاحم مما ليس له أصول، ثم أفاد على وجه التفصيل قائلاً: وما ينقل عن أهل الكتاب قد يكون فيه حق، كما يكون فيه الباطل، فكيف يسوغ بعد ذلك غيور عن سنة النبي عليه الصلاة والسلام أن يجعل من الخبر يروى على هذا النحو، يصحح نسبته إلى النبي عليه الصلاة والسلام بتحقق مضمونه في الواقع المشاهد، دون اعتبار شروط ثبوت الحديث، على أن واقع صنيع من ذهب إلى هذا المذهب، تكلف تفسير كثير من تلك الروايات لربطها بالواقع المشاهد[1].

وممن نصر هذا الاتجاه الدكتور المرتضى الزين أحمد صاحب كتاب " مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة " حيث تكلم عن تقوية الأحاديث وتصحيحها بالمكتشفات العلمية الحديثة، وهذا ما اصطلحوا عليه بمطابقة الواقع، فجاء في كلامه:

وأما المكتشفات العلمية فقد تبناها بعض المفتونين بالحضارة المعاصرة وما فيها من مكتشفات في مختلف ميادين العلم والمعرفة، فقد ذهب بعض هؤلاء إلى مقارنة نتائج المكتشفات في المادة والنبات والحيوان والفلك وغير ذلك بما جاء في السنة النبوية في هذه الأبواب، فما وافقها يقبل عندهم، وإن حكم المحدثون بضعفه أو وضعه، وما خالفها يرد عندهم وإن كان قد سبق الحكم عليه بالصحة، ثم ساق مثالاً لأحد هؤلاء في إحدى مقالاته:

يقول أحد هؤلاء: وعلى العلماء في هذا العصر وعلى من جاء بعدهم أن يستفيدوا من نتائج العلوم الرياضية والطبيعية والبحث الحديث والاستكشاف في المادة والنبات والحيوان، ومناهج البحث العلمي في التاريخ، وسائر العلوم النقلية، ويستعرضوا أحاديث بدء الخلق، وأصل الكون وشكله، والفلك، والطب النبوي، وسائر ما يتعلق من الأحاديث بما تناوله البحث العلمي التجريبي، فما وافق اليقيني من نتائج الفكر ومقررات العلم أخذوا به وإن سبق الحكم عليه بالوضع أو الضعف، وما خالفه و لم يقبل التأويل حكموا بضعفه أو وضعه وإن سبق الحكم عليه بالصحة أو الحسن، فقد نص العلماء على أنه إذا تعارض دليلان قطعيان أحدهما عقلي والآخر نقلي، وجب تأويل النقلي ورده إلى العقلي، فما بالك بمعارضة أحاديث الآحاد وهي ظنية الثبوت، كما أنها ظنية الدلالة، للدليل العقلي القطعي[2].

فعقب الكلام عليه المرتضى فقال: إن الاعتماد على نتائج العلوم الرياضية والطبيعية وغيرها للحكم على الأحاديث لا يصلح لذلك، لأن ما يوصف بأنه حقيقة يقينية في نتائج تلك الدراسات في عصر من العصور، يوصف بغير ذلك في عصر آخر، ومن ذلك ما ذكر عن الشمس فإنها وصفت في عصر من العصور بأنها ثابتة ساكنة، وكان ذلك من اليقينيات في ذلك العصر، وبعد فترة من الزمن اكتشف العلماء أن الشمس جارية وبسرعة شديدة.

ثم قال: فكيف نسمح لأنفسنا أن ننسب لرسول الله عليه الصلاة والسلام قولاً ضعيفاً أو موضوعاً كما قال الباحث، أو ننفي عنه ما حكم الأئمة بصحته وثبوته اعتماداً على تلك التقديرات، لا شك أن ذلك من أعظم الأمور وأشدها خطراً على الإسلام[3].

---

[1]–" تحرير علوم الحديث " المؤلف: عبد الله بن يوسف الجديع, ص 1094– 1093.

[2]–" الناقد الحديث في علوم الحديث " لمحمد المبارك عبد الله, ص 55– 56 بتصرف.

[3]–" مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة " للدكتور مرتضى الزين أحمد, ص 32– 34 بتصرف.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقد اعتبر الإمام ابن الجوزي رحمه الله أن نفي ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو إثبات ما لم يثبت عنه، جناية على الإسلام، كما قال رحمه الله: إني رأيت بعض الأكابر من الفقهاء يقول في تصنيفه عن ألفاظ في الصحاح: لا يجوز أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا، ورأيته يحتج في مسألة فيقول: دليلنا ما روى بعضهم أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال كذا، ويجعل الجواب عن حديث صحيح قد احتج به خصمه، أن يقول هذا الحديث لا يعرف، وهذا كله جناية عن الإسلام[1].

المطلب الثالث: تصحيح اتصال السند بين الحسن البصري وعلي بن أبي طالب:

تنبني هذه القاعدة وجودا وعدماً على أمرين اثنين: اعتماد القرائن العقلية والنقلية في تصحيح اتصال السند بين الحسن البصري وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، والاكتفاء بالأحكام التبعية وألفاظ الجرح والتعديل المضطربة والشائكة من أجل طرد الرواية وتضعيف الإسناد.

ذلك أن تضعيف الرواية والطعن في الرواة بالنكارة والكذب والتشيع والبدعة يكون قاعدة مقررة في سائر أحوال الراوي، لا أحكام مُجبرةٌ تنسب للراوي أحيانا وترفع عنه أخرى لحاجة في نفس يعقوب قضاها...

فمثلا: الحسن البصري رحمه الله عاش مع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صغيرا في بيت أم سلمة، ويروى أنه التقدم شعرة من شعرات الرسول صلى الله عليه وسلم فصار عالما مفسرا فصيحا بذلك، ورأى عليا رضي الله عنه أكثر من مرة على المنبر، وسمع خطب عثمان بن عفان رضي الله عنه كثيرا، فلِم لا نقول باتصال السند بين الحسن وعلي رضي الله عنه رغم كل هذه القرائن والأوصاف والأمارات والدواعي الحديثية، خصوصا وأن الحسن البصري يروي عن سيدنا علي رضي الله عنه أمانةً منه بالإرسال، –لكونه لم يجد راوياً يستند إليه أو أنه كان مستبعدا من موكب الخلافة الراشدة، لكن هذا لا ينفي امتناع السماع بالكلية– فلو كان الحسن البصري غير عدل ولا ثقة حقا لاختلق راويا ضعيفا بله ثقة وجعله بينه وبين علي بن أبي طالب، وهذا ما يسمى في علم المصطلح بتدليس التسوية أو المرسل الخفي، وبما أنه ثقة فلو صنع ذلك لَعُدَّ حديثه في الصحاح لأن الشك فيه منعدم، مثله مثل كبار التابعين أمثاله سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله بن عمر وغيرهم.

وبالتالي يكون إرسال الحسن البصري عن علي من قبيل مراسيل سعيد بن المسيب، كلاهما شيء واحد، وكلاهما من كبار التابعين، مراسيلهم بعد الفحص والتنقيح تعد مسانيد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمعنى.

كذلك فيما يتعلق بالجرح والتعديل وتاريخ الرواة وطبقاتهم، هناك مجموعة من الأوصاف استعملها كبراء المحدثين والحفاظ في العالم الإسلامي، ومنهم الإمام البخاري في الجامع الصحيح المسند المختصر، مثل المنارة (منكر الحديث)، والكذب، والتشيع، والبدعة وغيرها، فالبخاري رحمه الله يستعمل هذه الأحكام في بعض الرواة فيردُّ حديثهم، بناء على أمر اعتباري عنده(سلطة، خوف من التصريح والعقاب، صعوبة التأكد من الرواة والأسانيد، صعوبة معرفة تواريخ مواليد ووفيات الرواة الحقيقية للمضايقات العلمية التي كانت سائدة وقتئذ نهاية الخلافة الراشدة وبداية الدولة الأموية ثم العباسية...)، وأحيانا يقبل حديثا فيه بعض الرواة مشتملة على نفس الأوصاف، أو متهمة بخوارم المروءة الموجبة لردِّ الرواية لأمر اعتباري عنده (الانتقام، الوهم، سوء الحفظ)، وإذا سألته يقول لك أخبرني فلان بن فلان وهو ثقة عدل، من وثقه؟ علماء البلاط بإذن من السلطان... خصوصا وأن كبار الحفاظ والنقاد والجهابذة متفقون على عدم أهلية تلك الرواة، فلست أدري هل البخاري رأى علة خفية غامضة مستغلقة لا

[1]–" تلبيس إبليس" لابن الجوزي, ص 137 بتصرف.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يراها إلا هو، بنى عليها حكمه بقبول الرواية (المرسل الخفي)، أم أنه يرى بأن رواية الرواة عن بعضهم مختلفة الأحكام، فإذا روى الراوي المنكر عن شيخ منكر حديثا صحيحا من طرق أخرى صح الحديث وضعف هذا الإسناد، وإذا روى منكر عن ثقة، وكان ذلك الراوي المنكر يصدُق أحيانا مع بعض الرواة، صح حديثه بمجموع طرقه، وفي دراسة الأسانيد والمتون شواهد ومتابعات تبحث في مظانها...

الفرع الأول: المؤيدون لاتصال السند بمطلق العدالة والمعاصرة:

يعتبر اتصال السند بين الحسن البصري وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه من الأسانيد المسلمة الثابتة عند السادة الصوفية، فإليه تنتهي سلسلتهم أو خرقتهم، وعنه تلقيت حقائق التصوف ودقائقه ورقائقه، والخلاف في هذه المسألة قديم ومشهور.

وممن نصر اتصال السند وصحة الرواية الحافظ أحمد بن الصديق الغماري، فقد ذكر في كتابه "البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفيه إلى علي" من الحجج والقرائن التي تعزز اتصاله وصحة الرواية به، ناهيك عن أقوال الأئمة والحفاظ الكبار الذين أوردهم ضمن كلامه، فجاء فيه ما نصه:

وأما عن الأدلة التي يستدل بها على السماع منه، فقد أورد الحافظ ابن حجر في

"تهذيب التهذيب" قال: روى أبو يعلى في مسنده قال: حدثنا حوثرة بن أشرس قال: أنبأنا عقبة بن أبي الصهباء الباهلي، قال: سمعت الحسن يقول: سمعت علياً رضي الله عنه يقول: قال رسول صلى الله عليه وسلم: مثل أمتي مثل المطر، لا يدرى أوله خير أم آخره.

ثم قال: قال محمد بن الحسن الصيريفيني شيخ شيوخنا: هذا نص صريح في سماع الحسن من علي كرم الله وجهه ورضي الله عنه ورجاله ثقات، فإن حوثرة وثقه ابن حبان، وعقبة وثقه الإمام أحمد وابن معين.

وقال الحافظ التركماني معلقاً بعد نقل عبارة ابن حبان في توثيقه حوثرة مع أنقاله عن أحمد وابن معين وغيره في توثيق عقبة ما نصه: فالحديث مسلسل بأئمة أهل البصرة، ولعمري ما للمنكرين من جواب عن هذه الرواية السالبة عنهم الدراية في الباب.

وأما المجالسة فقد قال الدولابي في "الكنى": أخبرني أحمد بن شعيب النسائي، قال أنبأنا علي بن حجر، قال حدثنا حكام بن أسلم أو سليم، عن أبي حمزة عبد الله بن جابر، عن الحسن قال: إني لفي حلقة علي إذ جاءت الصيحة من دار عثمان، فرأيته رافعاً يديه إلى السماء وهو يقول: اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان.

قال الحافظ التركماني: رواته كلهم ثقات، فذكر توثيق جميعهم ثم قال: ومن أعجب كرامة الحسن على ربه، أن رواة هذا الأثر كرواة خبر "مثل أمتي" المصرح فيه بالسماع، لم يتكلم في سند واحد منهما أحد من الحفاظ[1].

وروى اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" قال: أخبرنا أحمد بن محمد الفقيه، قال: أنبأنا محمد بن أحمد بن حمدان، ثنا تميم بن محمد، ثنا نصر بن علي، ثنا محمد بن سواء، ثنا سعيد بن أبي عروبة، عن عامر الأحول، عن الحسن قال: «شهدت

[1]- "الكنى والأسماء" للدولابي, ج2 / 490, رقم الحديث: 885.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

علياً بالمدينة وسمع صوتاً، فقال ما هذا؟ قالوا: قتل عثمان، قال: «اللهم اشهد أو إني أشهدك أني لم أرض و لم أمالئ مرتين أو ثلاثاً»[1].

وأما الصلاة خلفه, فقد روى الإمام البيهقي في "السنن الكبرى" قال: أنبأنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر بن الحسن القاضي، قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس الدوري، ثنا بن بشر، ثنا الحكم بن عبد الملك، عن قتادة، عن الحسن قال: «أمنا علي بن أبي طالب في زمن عثمان رضي الله عنه عشرين ليلة ثم احتبس، فقال بعضهم: قد تفرغ لنفسه...» الحديث.[2].

قال ابن أبي حاتم في "المراسيل" في ترجمة سماع الحسن من عثمان: سئل أبو زرعة عن الحسن سؤالاً جاء فيه: لقى أحداً من البدريين؟ قال: رآهم رؤية، رأى عثمان بن عفان وعلياً، قلت: سمع منهم حديثاً: قال لا، وكان الحسن البصري يوم بويع لعلي رضي الله عنه ابن أربع عشرة سنة، ورأى علياً بالمدينة، ثم خرج علي إلى الكوفة والبصرة و لم يلقه الحسن بعد ذلك، وقال الحسن: رأيت الزبير يبايع علياً رضي الله عنه[3].

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في "عارضة الأحوذي" ما نصه: قد أدرك الحسن علياً مسناً.

وذكر الحافظ في "تهذيب التهذيب": أنه رأى علياً وعثمان وطلحة[4].

وقد خرج الحافظ ضياء الدين المقدسي في" المختارة " رواية الحسن عن علي مصححاً لها، ثم عقب ذلك بحكاية القول بعدم سماعه منه بصيغة التمريض فقال: وقيل لم يسمع منه. وقد اعترف جماعة من الحفاظ بأن تصحيح الحافظ المقدسي في "المختارة " أعلى من تصحيح الحاكم، كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن عبد الهادي والزركشي وغيرهم.

قال الحافظ شمس الدين ابن الجزري في كتابه " أسنى المطالب بمناقب علي بن أبي طالب " بعد أن أسند الخرقة ما نصه: وأجمع مشايخ التصوف على أن الحسن البصري صحب علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولبس منه الخرقة. وسألت شيخنا الحافظ إسماعيل ابن كثير رحمه الله فقال: لا يبعد أنه أخذ عنه بلا واسطة، ولقيه له ممكن، فإنه سمع عثمان بن عفان، فقلت أي ابن الجزري: على أننا روينا عنه الحديث عن علي بن أبي طالب بلا واسطة، فذكر حديث: «رفع القلم» من طريق أحمد، ثم قال: وقد تقدم في حديث المصافحة أنه صافح علي بن أبي طالب.

وقال الحافظ السيوطي رحمه الله في كتابه "زاد المسير" كلاماً ما نصه: الحفاظ مختلفون في سماع الحسن من علي، فمنهم من لم يثبته كالبخاري ويحيى ابن معين وغيرهما، ومنهم من أثبته ورجحه كالحافظ ضياء الدين المقدسي في" المختارة ".

وقال الحافظ ابن حجر الهيثمي في" فهرسته ": شنع كثير من الفقهاء والمحدثين على الصوفية رضوان الله عليهم أجمعين في إثباتهم في أسانيدهم بلبس الخرقة وتلقين الذكر، وغيرهما سماع الحسن البصري من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وهذا الإنكار لا وجه له، وإنما كان يحسن إيراده أن لو كان أئمة الحديث متفقين على عدم سماعه منه، والحق ليس كذلك، بل أئمة الحديث مختلفون في ذلك، فمنهم من أثبته، ومنهم من نفاه، لكن انتصر للمثبتين له جماعة من المتأخرين، منهم

---

[1]- " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " لأبي القاسم اللالكائي, ج 8 / 1464.
[2]- " السنن الكبرى " للبيهقي, ج 2 / 702. " باب من قال لا يقنت في الوتر".
[3]- " المراسيل " لابن أبي حاتم, ص 31 بتصرف.
[4]- " تهذيب التهذيب " ج2 / 266, " باب من اسمه الحسن ".

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

شيخنا السيوطي...، وإذا تأملت هذا علمت أن ما عليه الصوفية في أسانيدهم التي تنتهي إلى الحسن البصري عن علي رضي الله عنه لا مطعن ولا إنكار عليهم فيه، وأن ما هم عليه من سماع الحسن البصري من علي بن أبي طالب هو الحق الصريح الذي لا يجوز غيره، وأن من اعترض وأنكر عليهم، فاعتراضه وإنكاره زيف ليس في محله، ولا ينظر إليه ولا يعول عليه، وقد سبق عن شيخنا زكرياء وغيره أنهم كانوا من المنكرين لذلك أيضاً، فلا تغتر بذلك وإن كثر المنكرون وجلت مراتبهم، فإن الحق أحق أن يتبع، والرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل، وكل يؤخذ من قوله ويرد عليه، إلا المعصومين عليهم الصلاة والسلام، على أن هؤلاء المنكرين قد أول إنكارهم، وحمل على ما بعد خروج علي من المدينة، لأن الحسن لم يجتمع به بعد ذلك.

قال البرهان إبراهيم الكوراني في كتابه "إنباه الأنباه" بعد سوقه سند التلقين ما نصه: ثم الراجح أن الحسن البصري سمع من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فإن الحفاظ مختلفون في ذلك، فأنكره جماعة منهم وأثبته جماعة.

وقال العلامة المحدث فخر الدين النظامي في كتابه "الفخر الحسن": لا شك أن من جرح الإرسال، وقدح في الاتصال، ثم لم يأت ببرهان قاطع في سببه، بل مبناه على العلم الأصلي فلا يقبل، لأن الاعتبار لمزيد العلم، وهو الموجب لتقديم الجرح، وذلك في الوصل.

ولما نقل الإمام البرزلي في كتابه "جامع النوازل" كلام ابن تيمية في الخرقة، تعقبه بقوله: وما ذكره ليس بظاهر من وجهين:

الأول: أنهم حفظوا، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وزيادة العدل، الصحيح قبولها.

الثاني: ما حكاه عن الحسن من عدم لقياه لعلي ليس كذلك، لأنه كان في زمن علي قريباً منه في المسافة بحيث يمكن أخذه عنه لسنه وقربه، وهذا إذا روى رواية عنه قبلت

"بكونه ثقة ومعاصراً له"، فإن ثبت لقياه عنه كما ذكر هؤلاء الشيوخ، فقد ثبت شرط الأخذ عنه عند البخاري، وإن لم يثبت لقياه وثبت كونهما في زمن واحد، ثبت الإسناد عند مسلم لأنه يكتفي بالمعاصرة كما هو معلوم، دون البخاري الذي يشترط اللقي ولو مرة واحدة.

ولقد بلغت الأحاديث التي رواها الحسن البصري عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه العشرات، كلها ظاهرها الاتصال وعدم الانقطاع، وسأقتصر بذكر بعضها:

الحديث الأول: رواه الإمام أحمد في" مسنده" قال: حدثنا هشيم، قال أخبرنا يونس، عن الحسن، عن علي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "رفع القلم عن ثلاثة: عن الصغير حتى يبلغ, وعن النائم حتى يستيقظ, وعن المصاب حتى يكشف عنه"، وفي لفظ من طريق قتادة عن الحسن: "وعن المعتوه أو قال المجنون حتى يعقل، وعن الصغير حتى يشب "[1].

الحديث الثاني: رواه النسائي في" السنن الكبرى" قال: حدثنا الحسن بن أحمد بن حبيب، ثنا شاذ بن فياض، عن عمر بن إبراهيم، عن الحسن عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»[2].

---

[1]- " المسند " للإمام أحمد بن حنبل, ج2 / 254, " مسند علي بن أبي طالب ", ولفظ قتادة: ص 266.

[2]- " السنن الكبرى " للإمام النسائي, ج3 / 326.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن قتادة عن الحسن عن علي، وهو حديث متواتر روي عن النبي عليه الصلاة والسلام من طرق متعددة.

الحديث الثالث: رواه الدارقطني في "السنن" قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز قال: حدثنا داود بن رشيد، حدثنا أبو حفص الأبار، عن عطاء بن السائب، عن الحسن عن علي رضي الله عنه قال: «في الخلية والبرية والبتة والبائن والحرام ثلاثاً، لا تحل حتى تنكح زوجاً غيره»[1]. ورواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" مفرقاً في خمسة أبواب بسند واحد، وغيرها من الأحاديث.

وعليه، فإن اجتماع الحسن ورؤيته لعثمان بن عفان وعلي رضي الله عنهما وغيرهما من الصحابة الكرام مذهب كثير من الحفاظ الكبار، كالإمام الحافظ ابن عبد البر، وابن جرير الطبري، وابن أبي شيبة، والإمام أحمد، والبيهقي، وأبو نعيم، والإمام البخاري وغيرهم من المحدثين الأفذاذ. انتهى كلام الحافظ الغماري مختصراً.[2]

الفرع الثاني: المعارضون لاتصال السند بمطلق الصِّغر واللُّقي:

ذهب جماعة من المحققين من أهل العلم إلى أنه لم يثبت سماع الحسن البصري من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وإنما الوارد في كتب أهل العلم الثقات أنه رآه رؤية هو وغيره من الصحابة البدريين الكرام، بل وزاد بعضهم إثبات مجالسته والصلاة خلفه والاستماع إلى خطبته وغير ذلك، وأما روايته عنه فهي من قبيل المرسل الخفي الذي مداره على نفي صحة السماع مع إثبات المعاصرة، ومن المحدثين الذين انتصروا لهذا القول، الحافظ عبد الله بن الصديق الغماري شقيق الحافظ الناقد أحمد بن الصديق الغماري الغماري، فإنه خالف أخاه في هذه المسألة، فقال في كتابه "الحاوي في الفتاوي" ما نصه:

إن الحسن لا يثبت له سماع من علي عليه السلام وإنما رآه فقط. بهذا قال حفاظ الحديث ونقاده، حتى كاد يكون مجمعاً عليه بينهم، بل حكى بعض الحفاظ الإجماع عليه ولكنه لا يصح لما سيأتي، وهذه أسماء من حضرنا من الحفاظ الذين أنكروا سماع الحسن وهم: أبو زرعة الرازي ويحيى بن معين والبخاري والترمذي والذهبي والمزي وابن ناصر الدين الدمشقي والدمياطي وأبو الخطاب ابن دحية وابن الصلاح والنووي والعلائي بن الملقن والبرهان الحلبي الأبناسي والهكاري وابن حيان والعراقي وابن الجزري وابن حجر العسقلاني والسخاوي، ولا بأس إذا نحن ذكرنا بعض العبارات عن هؤلاء وغيرهم في نفي سماع الحسن، بل لعل ذكر ذلك يكون أدعى لقبول النفس واطمئنانها.

روى همام بن يحيى عن قتادة قال: والله ما حدثنا الحسن عن بدري مشافهة.

وقال بهز بن أسد: حدثنا حماد بن زيد عن أيوب السختياني قال: ما حدثنا الحسن عن أحد من أهل بدر مشافهة.

وسئل أبو زرعة فقيل له: هل سمع الحسن أحداً من البدريين؟ فقال: رآهم رؤية، رأى عثمان وعلياً، قيل هل سمع منهم حديثاً؟ قال: لا، رأى علياً بالمدينة، وخرج علي إلى الكوفة والبصرة و لم يلقه الحسن بعد ذلك.

وقال علي بن المديني: لم ير علياً إلا إذا كان بالمدينة وهو غلام.

وقال أبو الخطاب ابن دحية وأبو عمرو بن الصلاح: لم يسمع الحسن من علي عليه السلام حرفاً.

---

[1]- " السنن " للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني, ج5 / 58, رقم الحديث: 3976.

[2]- " البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى علي " للحافظ أحمد الغماري ص 181- 204 بتصرف.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقال الإمام النووي: قيل إن الحسن لقي علياً رضي الله عنه، و لم يصح.

وقال أبو الحجاج المزي: رأى الحسن علياً وطلحة بن عبيد الله وعائشة و لم يصح له سماع من أحد منهم.

وقال ابن الجزري: أهل الحديث لا يثبتون للحسن سماعاً من علي مع أنه عاصره بلا شك, وثبت أنه رآه وأنه ولد في خلافة عمر رضي الله عنه, وصح أنه سمع خطبة عثمان رضي الله عنه.

قلت: والمعاصرة والرؤية لا يلزم منهما اللقي والسماع. فهذا الحسن عاصر أبا هريرة وعمار ابن ياسر وثوبان رضي الله عنهم و لم يسمع منهم. ورأى طلحة وعائشة رضي الله عنهما و لم يسمع منهما.

وقال الحافظ ابن حجر: أئمة الحديث لم يثبتوا للحسن من علي سماعاً، والنقول في هذا المعنى كثيرة، أفردها الحافظ ابن ناصر الدين بجزء خاص، وكذا الحافظ شمس الدين السخاوي.

وسنذكر بعضها عند الحاجة إليه في مقالنا هذا إن شاء الله تعالى. و لم يخالف في هذا من الحفاظ الذين وقفنا على كلامهم غير الحافظ ضياء الدين المقدسي صاحب المختارة، فإنه رجح سماع الحسن من علي عليه السلام ورضي الله عنه، وعبارته: قال الحسن بن أبي الحسن البصري عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقيل لم يسمع منه اهـــ.

ولكنه أرسل كلامه كما ترى دعوى مجردة عن الدليل. وقد اختاره الحافظ جلال الدين السيوطي وبرهن عليه في كتابه " إتحاف الفرقة " بوجوه سنذكرها مع ما نبديه عليها من الملاحظات في المقال المقبل إن شاء الله تعالى...[1].

الخاتمة:

في الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان للمجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية وللجنة التحكيم التي قامت بمواكبة وتصحيح هذا البحث

وهذه أهم النتائج التي توصلت إليها في النهاية:

أولا: أن الحافظ أحمد بن الصديق الغماري يعتبر من المجددين لعلم الحديث رواية ودراية تصحيحا وتضعيفا فهما ونقدا واستدراكا. مستفاد من نشأته ورحلاته العلمية، ناهيك عن كثرة مؤلفاته النقدية والحديثية التي خلفها وثناء العلماء عليه.

ثانيا: فيما يخص حالة العصر الذي عاش فيه الحافظ والمعانات السياسية التي تعرض لها، فقد عرف عدة تحولات على المستوى العلمي والسياسي والاجتماعي، وذلك بفعل المخلفات الاستعمارية التي أردفها الاحتلال الأجنبي بالمغرب، كل ذلك استغله الحافظ بالمقاومة وطلب العلم وتحصيله على يد العلماء ورؤساء الفتاوى والشيوخ والأولياء بالمشرق والمغرب

ثالثا: فيما يخص القواعد الحديثية، فإنها ليست مسألة قطعية قرآنا مترلا لا تحتمل الزيادة والنقصان عند علماء الحديث، بل مرجعها الفتح الرباني والنقد المعرفي.

[1]-" الحاوي في الفتاوي" للحافظ أبي الفضل عبد الله بن الصديق الغماري, ج1 / 75- 77, الطبعة الأولى 1402هـــ ـــــ 1982 م, دار الأنصار القاهرة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

رابعا: علم الحديث إلهام خصوصا في باب العلل الخفية (المرسل الخفي) كما سبق معنا في قول الإمام الحافظ عبد الرحمان بن مهدي (علم الحديث إلهام)، فقد يحكم المحدث على سند بالضعف والنكارة، وإذا سألته عن ذلك لا يعرف كيف يجيب، بناء على معرفة كبيرة جلية وخلفية بالرواية تجعله يُدرك بدقة متى يكون الراوي منكرا، ومتى يكون ضعيفا وثقة في بعض الحالات حسب أحوال الرواة وطبقاتهم كما تقدم، ومتى يكون شاذا في روايته بمخالفة الثقات، ومتى يكون مدلِّساً ومُرسِلا وغير ذلك. فحجته في ذلك قائمة على اليقظة والحذق والمَلَكة والذوق والعدالة.

خامسا: من النتائج المتوصل إليها كذلك أن القواعد التي اعتمدها الحافظ في كتابه (البرهان الجلي) وغيره (فتح الملك العلي) في مناقشة الخلاف والاستدراك على الأسانيد والمتون (ليس كذلك في الاستدراك على الحفاظ)، هي محل خلاف بين أهل العلم من حيث الأخذ بها؛ فمنهم من اعتمدها كالحافظ أحمد، ومنهم من أنكرها، وانتصر لها جماعة من الحفاظ وجمهرة من أهل التصوف الراسخين.

سادسا: مما خلصت إليه أيضا، أن صدور هذه القواعد من الحفاظ المحدثين الثقات، الذين أفنوا عمرهم وأناملهم في رواية الحديث ودراسته تقبل منهم خاصة في حالة موافقة الثقات لهم، وكان الغرض الوحيد من اعتمادها هو الدفاع عن السنة النبوية وخدمة الحديث النبوي الشريف.

سابعا: إن التصحيح بالقرائن العقلية والقواعد الحديثية المعقولة لا بالأحكام النقلية التبعية الاحتمالية سبيلٌ إلى معرفة طرق استخبار واستكشاف الصحيح والضعيف من الأسانيد والمتون، دفاعا عن الوحي المنزَّل لفظا ومعنا.

ثامنا: يُعد اتصال السند بين الحسن البصري وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ثابتا بالطرق المعروفة كالسماع والمجالسة والصلاة خلفه عند الحافظ أحمد وغيره من المحدثين، ومنكر عند الآخرين بدعوى الإرسال في الرواية. والاتفاق قائم على صحة المعاصرة والرؤية، إلا أن اتصال السند متوقِّف احتواء على شروط صحة الرواية، وعليها مدار الخلاف في هذه المسألة، وبناء على ذلك، فالذين رجَّحوا اتصال السند كالحافظ أحمد هم على مذهب الإمام مسلم لاكتفائه بمطلق المعاصرة في قبول رواية الثقة، والذين أنكروه والحق فيه الإرسال عندهم، هم على مذهب الإمام البخاري في اشتراكه اللُّقي –ولو مرة واحدة في الحياة– بين الرواة والشيوخ الذين ثبتت المعاصرة ونقل الرواية بينهم.

أكتفي بهذا القدر وفيما قيل كفاية ونهاية

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر

"الأربعين العزيزية"، تأليف: عبد العزيز بن الصديق الغماري، الطبعة الأولى:1404هـ/1984م، مطابع البوغاز، طنجة، المغرب.

"أعلام الحفاظ والمحدثين عبر أربعة عشر قرناً"، تأليف: عبد الستار الشيخ، الطبعة الأولى:1417هـ/1997م، دار القلم، دمشق، بيروت.

"إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع"، تأليف: عبد السلام بن عبد القادر بن سودة، تحقيق: محمد حجي، الطبعة الأولى:1417هـ/1997م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

"إزالة الدهش والوله عن المتحيز في صحة حديث ماء زمزم لما شرب له"، تأليف: محمد بن إدريس القادري، تحقيق: زهير الشاويش، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي للنشر والتوزيع.

"إسعاف الإخوان الراغبين بتراجم ثلة من علماء المغرب المعاصرين"، تأليف: ذ. محمد بن الحاج السلمي، الطبعة الأولى:1984م، مطبعة النجاح، الدار البيضاء.

"الاعتصام"، تأليف: أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: سليم الهلالي، طبعة:1421هـ، دار ابن عفان.

"البحر العميق في مرويات بن الصديق"، تأليف: أبو الفيض أحمد بن الصديق الغماري، الطبعة الأولى:2007م، دار الكتبي، القاهرة.

"البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلى علي"، تأليف: أحمد بن الصديق الغماري، تحقيق: أحمد محمد مرسي النقشبندي، الطبعة الأولى:1389هـ/1969م، مطبعة السعادة، القاهرة.

"تحرير علوم الحديث"، تأليف: عبد الله بن يوسف الجديع، الطبعة الأولى:1424هـ/2003م، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان.

"تذكرة الحفاظ"، تأليف: شمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، الرياض.

"تشنيف الأسماع بذكر شيوخ الإجازة والسماع"، تأليف: محمود سعيد ممدوح، الطبعة الأولى:1984م، دار الشباب، القاهرة.

"التعريفات"، تأليف: الشريف علي بن محمد الجرجاني، الطبعة الأولى: 1983م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

"تلبيس إبليس"، تأليف: أبو الفرج عبد الرحمان ابن الجوزي البغدادي، الطبعة الأولى: 1983م، دار الكتب العلمية، بيروت.

"تهذيب التهذيب"، تأليف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى:1326م، مطبعة المعارف، الهند.

"الحاوي في الفتاوي"، تأليف: أبو الفضل عبد الله بن الصديق الغماري، الطبعة الأولى:1402هـ/1982م، دار الأنصار، القاهرة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

"حجة الله البالغة"، تأليف: أحمد بن عبد الرحيم الشاه الدهلوي، تحقيق ومراجعة: السيد سابق، الطبعة الأولى: 1426هـ/2005م، دار الجيل، بيروت، لبنان.

"حياة الشيخ أحمد بن الصديق"، تأليف: الشيخ العلامة أبو الفتوح عبد الله التليدي الكرفطي الحسني، المطبعة المهدية، 1383هـ، تطوان، المغرب.

"الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة"، تأليف: محمد تقي الدين الهلالي، الطبعة الأولى: 1996م، دار الفتح، الشارقة.

"سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة"، تأليف: العلامة محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية:1417هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

"السلسلة الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها"، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.

"سل النصال للنضال بالأشياخ وأهل الكمال"، تأليف: عبد السلام بن عبد القادر بن سودة، تحقيق: محمد حجي، الطبعة الأولى:1417هـ/1997م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

"السنن الكبرى"، تأليف: أبو عبد الرحمان النسائي، تحقيق وتخريج: حسن عبد المنعم شلبي، الطبعة الأولى: 1421هـ/2001م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

"السنن الكبرى"، تأليف: أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطاء، الطبعة الثالثة: 1424هـ/ 2003م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

"شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة"، تأليف: أبو القاسم اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الطبعة الثامنة: 1423هـ/2003م، دار طيبة، السعودية.

" فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك"، تأليف: الشيخ أبو عبد الله محمد أحمد عليش المالكي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

"قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث"، تأليف: محمد جمال الدين القاسمي، تقديم: عبد القادر الأرنؤوط، تحقيق وتعليق: مصطفى شيخ مصطفى، الطبعة الأولى: 1425هـ/2004م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

"قواعد في علوم الحديث"، تأليف: المحقق الفقيه التهانوي، الطبعة الثالثة: 1392هـ/1972م، دار القلم، بيروت، لبنان.

"الكفاية في علم الرواية"، تأليف: أبو بكر الخطيب البغدادي علي بن ثابت، طبعة: 1409هـ/1988م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

"الكنى والأسماء"، تأليف: أبو البشر الدولابي الرازي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، الطبعة الأولى: 1421هـ/2000م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

"المراسيل"، تأليف: ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الطبعة الأولى: 1397هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

"المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة"، تأليف: شمس الدين السخاوي، الطبعة الأولى: 1399هـ/1979م، بيروت، لبنان.

"المنار المنيف في الصحيح والضعيف"، تأليف: أبو بكر ابن قيم الجوزية، دراسة وتحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى: 1390هـ/1970م، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

"مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة"، تأليف: الدكتور المرتضى الزين أحمد، الطبعة الأولى: 1415هـ/1994م، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

"الموضوعات"، تأليف: أبو الفرج عبد الرحمان بن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمان محمد عثمان، الطبعة الأولى: 1386هـ/1966م، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

"المسند"، تأليف: الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى: 1421هـ/2001م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

"مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية"، تأليف: الحافظ أحمد بن الصديق الغماري، الطبعة الثانية:1960م، مكتبة القاهرة، القاهرة.

"الناقد الحديث في علوم الحديث"، تأليف: محمد مبارك عبد الله، الطبعة الأولى: 1961م، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، الأزهر.

"النكت على مقدمة ابن الصلاح"، تأليف: الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق ودراسة: ربيع بن هادي عمير، الطبعة الأولى: 1404هـ/1984م، دار إحياء التراث الإسلامي، المدينة المنورة.

"هدية الصغراء بتصحيح حديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء"، تأليف: الحافظ الناقد أحمد بن الصديق الغماري، الطبعة الأولى، دار العهد الجديد للطباعة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/